النظام الجمهوري والقبيلة في اليمن
دراسة تاريخية
بين المؤثرات الخارجية والموروث الماضوي
١٩٦٢-١٩٦٧م

عبد الوهاب آدم العقاب(*)

تمهيد:

كانت حركة ١٩٥٥م مبنية على استمرار السلطة بيد أبناء الإمام يحيى حميد الدين وكان قائد الانقلاب الأمير عبد الله، لا يمتلك مشروعًا سياسيًا، وكان ساعده الذي اعتمد عليه في الحركة هو القائد العسكري"أحمد الثلايا"، وكان هو الآخر لا يمتلك رؤية سياسية سوى الخلاص من الإمام أحمد. وكان الأمير عبد الله، الذي نصب إمامًا، ينتظر نجاح انقلابه أولاً، ثم يقرر ما يجب أن يقرره. وهو بالتالي فقد أفسدت حركته وسائلها التي جاءت على نتائج استباحة حاجات وأغراض أبناء "الحوبان" الذين دافعوا عن ممتلكاتهم من الأحطاب التي هجم عليها جنود "الثلايا" في ٢٩ مارس ١٩٥٥م، واقتتلوا مع الجنود وسقط ثلاثة جنود قتلى، وأربعة مواطنين. أدى ذلك إلى هجوم الجنود المتمترسين في "قلعة قاهرة تعز" بقرار من الثلايا، وكان على رأسهم. وأدى ذلك إلى إحراق القرى ونهب وسلب ممتلكات ناسها.

وانزعج الإمام من تصرفات الضباط، ومنهم "الثلايا"، وأحالهم للتحقيق وتحوّل الثلايا إلى الأمير عبد الله الذي اتخذ من موقف الإمام ذريعة للإطاحة به عن طريق الجيش، وفرض حصار على قصر الإمام، وعلى المطار، وحظر

(*) كلية الآداب - قسم التاريخ - جامعة إب - اليمن.

التجول بمدينة "تعز"، واتصل ببعض المشايخ والعلماء الذين طلبوا من الإمام التنازل عن العرش لأخيه عبد الله. فاتصل سرًا بالجيش البراني - وهم قبائل خليط من حاشد وبكيل وآخرين- يرأسهم "الشيخ حميد الأحمر"، وقد تم تكوين هذا الجيش كقوة نِدية للجيش الرسمي، فيما لو قام الجيش بحركة انقلابية يواجههم بـ"الجيش البراني" والعكس، كما اتصل الإمام بقبائل أبناء محافظة "تعز" وانتصروا للإمام، وسقطت الحركة في الخامس من أبريل ١٩٥٥م.

وحوكم الإمام عبد الله وأخيه العباس - الذي أعلن دعمه لأخيه عبد الله - وحكم عليهما بالإعدام بعد محاكمة شكلية في سجن "حجة".

أما القائد العسكري" أحمد الثلايا" فقد حُكم عليه بالإعدام في "تعز" بعد محاكمة أيضًا شكلية. ذكر له الإمام النعم التي أنعم به عليه.

وكانت التهم الموجهة إليهم هي: القيام بتدبير سري القصد منه إحداث فتنة في اليمن لقلب نظام الحكم، وخلع الإمام الشرعي بقوة السلاح. التهمة الثانية: تمثلت بتنظيم اجتماعات سرية في مدينتي"تعز وصنعاء"، لبعض عناصر الجيش، والتأثير عليهم للاشتراك في القيام بانقلاب يشيع الفوضى في البلاد. التهمة الأخيرة: قتل ابن شقيقة الإمام وحارسه الخاص، وأربعة من أتباعه[١] وعفا الإمام أحمد، عن الجنود الذين اشتركوا في الانقلاب[٢].

وكانت هذه أهم مرحلة من مراحل التحدي للإمام أحمد، والتي كانت من داخل الأسرة الحاكمة، وقد انتصر له رجال حركة الأحرار، كالزبير والنعمان، وغيرهما، كما أيده "عبد الناصر" وكانت دواعي هذا التأييد، عقلية الأمير عبد الله الذي كان عميلاً للبريطانيين، ومؤيدًا لحلف "بغداد" من ثم رجح الدور الذي يلعبه الإمام أحمد، وإن كان يحمل عقلية القرن العاشر الميلادي. واستمر التحدي للإمام أحمد. فكانت حركة القبائل عام ١٩٥٩م وحركة ١٩٦١م الفردية التي قام بها ثلاثة عسكريين، وكان الهدف من ذلك الخلاص من الإمام أحمد، وكانت تلك الحركات ضرورة ممهدة للثورة، وكانت الثورة السبتمبرية التي تم

الإعلان عنها من قبل قيادة شابة حملوا رؤوسهم على أكفهم. وانتصر للإمام البدر القبائل، بمفهوم فكري لا سياسي، وهو أن سقوط الإمام هو سقوط للفكر الزيدي المتمترس في الوسط القبلي العصبوي. وتأجج الصراع بين مناضلين أرادوا حسم الموقف للثورة وآخرين أرادوا الانتصار لعودة الإمامة وخطابه الديني الزيدي المستعلي.

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: إلى أين يتجه المسار الإمامي والمتكئ دائمًا على القبائل الشمالية في مشروع دولة الإمامة الذي بدأ يحتضر منذ وفاة الإمام يحيى حميد الدين؟

فهل كان "البدر" يمتلك مشروعًا سياسيًا، بديلاً عن مشروع أبائه؟ أم أنه أراد أن يعيش على جلباب والده بفكره ورؤاه؟

وسوف تقفي هذه الدراسة التاريخية بالعمق التاريخي لأحداث الثورة، والثورة المضادة. وكيف تم صهر هذا الحراك التاريخي، في إطار نظام جمهوري ارتضت له القبائل بكل أطيافها.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

المحور الأول

مقدمات الثورة والإعلان عن النظام الجمهوري

في ١٦ أبريل ١٩٥٩م توجه الإمام أحمد إلى روما بطريق الجو، وتبعه أخوه الحسن وكان يشغل منصب مندوب اليمن في الأمم المتحدة[٣]. وركزت الصحافة الأجنبية والعربية على رحلة الإمام أحمد. وكان من مرافقيه، القاضي عبد الرحمن الأرياني. وفي أثناء سفره إلى إيطاليا أناب عنه ولي عهده "محمد البدر" وكان للبدر رؤية إصلاحية، فأصدر يوم ٢٦ مايو ١٩٥٩م مرسومًا ملكيًا بتشكيل "مجلس نيابي" للإشراف على الشئون الإدارية في البلاد، وعين لرئاسته "القاضي أحمد إبراهيم السياغي" وعضوية كل من: أحمد بن عبد الرحمن، وعبد الله محمد الأرياني، ومحمد بن أحمد مطهر، ومطهر يحيى، وعلي أحمد الجنداري، وحسين بن أحمد الجنداري، ومعظمهم قضاة.

وحدد للمجلس صلاحياته المباشرة، واستدعى من مصر خبراء في الشؤون الاقتصادية والثقافية والقانونية. وطلب منهم تقديم مقترحات لإصلاحات من شأنها إنعاش البلاد. وتوجه البدر، نحو الجيش حيث أعلن عن زيادة في مرتبات الجنود والضباط، بواقع ٢٥٪، وأحدث ذلك ارتياحًا لدى المؤسسة العسكرية. إلا أن خزائن الدولة كانت فارغة إلا من القليل من المال الذي لا يغطي متطلبات الدولة.

كما اتخذ قرارًا بتأسيس كلية حربية، وقرر استقدام مدرسين مصريين للعمل بالكلية الحربية. وقد أرسلت مصر ضباطًا من مختلف التخصصات بما فيها التدريب على الطيران، وكان زيادة عدد المصريين يثير أفراد الأسرة الحاكمة والقوى المحافظة، خوفًا من المستقبل[٤]. كما أعلن البدر عن مجانية التعليم، ومحاربة الفساد[٥]. وأعلن عن تغييرات في الجهاز الإداري والقضائي، وخلقت هذه التعيينات حالة من التنافس الشديد بين الأسر المتنفذة، بين رافض

لهذه الإجراءات وقابل لها. واقترب ممن كان مغضوبًا عليهم من قبل والده الإمام، من بينهم "السلال" الذي عينه قائدًا لحرسه الخاص، وكلفه بتشكيل لواء عرف بـ"لواء البدر" أو" فوج البدر"[٦].

"وكان تأثير الأحرار على البدر واضحا، فقد كانوا طاقمه الذي يعمل مباشرة معه. وكانوا جلساءه وندماءه"[٧]. ويؤكد هذه المقولة ما تناوله في إحدى خطبه كقوله: "إن الماضي خلف لنا تراثًا فاسدًا، وكنت أنا ضحية هذا الفساد، وكان الماضي حجر عثرة في طريق تقدمنا، ولكنني مصمم على أن أحطم جميع العواصف لأنني لم أعش داخل الجحور.. إنني لا أرمي إلى بناء عائلة أو أسرة، ولكني أنوي أن أبني أمة"[٨].

وطلب بإلحاح مديونية "عشرة ملايين جنيه مصري" من الحكومة المصرية، لضرورة إنشاء بنك حديث في الحديدة. ولم يكن في حينها سوى البنك الأهلي التجاري السعودي. وكان من مهام البنك المزمع إقامته، إنعاش اقتصاد راكد ومتخلف.

وأكد رؤيته القومية بقوله: "إن تيار القومية العربية لن يتوقف، ودعا إلى دولة عربية واحدة"[٩] إلا أن الجبهة المناهضة للبدر والممثلة بعمه الحسن، وأبنائه وبعض من أبناء عمومه الآخرين بدءوا يعملون على إجهاض مشاريع البدر من خلال إثارة بعض العسكريين ضد البدر، وكان القاضي أحمد السياغي، نائب الإمام في "تعز" الذي عينه الإمام أحمد قبل سفره إلى روما مساعدًا للبدر، وحاميًا له. وكان في الساحة صراعات "سعودية مصرية"، حيث وقفت مصر داعمة للبدر، والأحرار، ووقفت السعودية داعمة للحسن والمحافظين. وبدأت مواجهة البدر مع الجيش، نتيجة عجز نائب الإمام في "البيضاء" عن دفع مرتبات الجنود، فالخزائن كانت خاوية، فخرج الجنود عن الطاعة، وأطلقوا النار على دار الحكومة، واضطربت الأحوال، فاضطر البدر إلى اعتقال النائب وبعض المسئولين بتهمة العبث والفساد، وأرسل إلى

المتمردين مبلغًا من المال لتلبية بعض مطالبهم كحل مؤقت[١٠]. وفي صنعاء تمرد الجنود على الدولة، وأشعل الجنود النار في بيت أبي طالب، ومحمد العمري نائب وزير الخارجية.

وانتقلت الفوضى إلى "تعز" بسبب خلاف نشب بين القاضي علي محسن الجبري، وأحد جنود فرق القناصة، الذي اتهم القاضي بأنه أجاز زواج زوجته لشخص آخر، قبل أن يطلقها بصورة شرعية، وفي أثناء المراجعة حدثت مشاجرة بين القاضي والجندي، صباح الثاني عشر من يونيو ١٩٥٩م، ضرب خلالها القاضي الجندي، حتى أسقطه مغشيًا عليه، وعلم زملاؤه فتحرك نحو (٢٠٠ جندي) في الساعة الرابعة عصرًا من اليوم نفسه إلى منزل القاضي، لكنهم لم يجدوه، فاتجهوا نحو أخيه القاضي أحمد الجبري، وظنوا أنه قام بإخفائه. وعندما حاولوا اقتحام منزله أوصد الباب ومنعهم من الدخول، فحاصروا منزله، وتبادلوا معه إطلاق النار قتل على أثرها ستة جنود، وأجبر القاضي على الاستسلام وبمجرد استسلامه قتلوه، وعثروا على أخيه أيضًا وأردوه قتيلا[١١].

وكان القاضيان ينتسبان إلى قبيلة بكيل، وبمقتلهم تنادت القبيلة بالثأر من المتمردين وتقدمت جماعات من قبائل خولان "فرع بكيل" نحو الطرق، وطالبت البدر بتسريح الجيش، ووعدته بعشرة آلاف جندي، إن هو فعل، وتزعم حركتهم الشيخ "الصوفي"، و"الرويشان"، وعدد آخر من شيوخ خولان[١٢]. ولتخفيف التوتر في البلاد أعلن "الأمير البدر" بأنه سوف يبدأ بالإصلاحات وإنهاء نظام الاستبداد.

وعندما عاد الإمام من روما، في العاشر من شهر أغسطس ١٩٥٩م وعلى البر استقبله "البدر"، وسرعان ما أثر عليه بأسلوب مرح، إلا أن الإمام كان غاضبًا جدًا، وفي قصر "البوني" احتشد الناس لسماع خطاب الإمام الغاضب وقال في خطابه:

"لقد كان ما كان من بعض السفهاء المغرورين المخدوعين، والمأجورين من قتل النفس التي حرمها الله، ونهب الأموال، وقطع الطريق، وإرهاب الآمنين، ولقد كان لذلك في نفسي أعظم الأسى والأسف، ولكن الله أرجعهم إلى يدي فمنهم من يقطع رأسه، ومنهم من تقطع يده. وهذه شريعة الله. أقسم بالله قسمًا لا هوادة فيه لأقطعن رأس كل أبيض أو أسود متى رفعت إلي مظلمة عنه، ومن كذب جرب وهذا الفرس وهذا الميدان"[١٣].

خافت القبائل من خطاب الإمام وخاصة حاشد، التي اندفع حماسها في غيبة الإمام، فقد رددت في "زامل" - نوع من الأهازيج اليمنية الشعبية - بالقول:

إمامنا "الناصر" ومن بعده "حميد" سبحان من رد العوائد لأهلهـــا

والقصد من"حميد" هو حميد بن حسين الأحمر - شيخ مشايخ حاشد - وهذا خروج عن السقف المحدد لمشايخ القبائل لأنهم اعتبروا حميدًا بديلاً عن الإمام أحمد. فحاشد لم تكن عبر التاريخ اليمني حاكمة للسلطة بقدر ما كانت تقف خلف كل إمام، وكانت تنصب إمامًا و تسلب إمامًا حكمه. وجرى ذلك على مسمع من "البدر". وأعاد الإمام الاستقرار لليمن. وأوقف البرنامج الإصلاحي الذي أعلنه الأمير البدر، وطلب من الخبراء المصريين والضباط الذين استقدمهم البدر، العودة إلى مصر[١٤].

وكان" البدر" قد أنفق مبالغ للقبائل المتمردين، وحدد لهم مساعدات ثابتة، فألغاها الإمام. واتخذت القبائل موقفا قويًا من خلال العمل على القيام بتمرد ضد الإمام.وعقدت القبائل مؤتمرًا في حاشد، وكان من نتائجه إرسال رسائل إلى كل القبائل في أنحاء اليمن، طلبت منهم جمع الكلمة على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن تكون مصلحة الشعب فوق تسلط الإمام. وتظاهر الإمام بالهدوء. وقام بإرسال رسائل للقبائل المختلفة مع حاشد، وكون منهم جيشًا، وقرب بعض الشخصيات الحاشدية القريبة من ابن الأحمر للتأثير عليه، وجره لمهادنة الإمام والامتثال لطاعته. إلا أنه رفض عروض الإمام[١٥].

ووقف حسين الأحمر وابنه حميد، في وجه الطوفان، وحاولا السيطرة على المراكز الحكومية في "خمر"، وتقدما نحو "ريدة" ودارت معركة حامية الوطيس، وانضم إليهم حوالي ثمانمائة جندي، من الجنود "البرانى" ومعظم أفراده من حاشد. وتوجهت قوات الإمام والمكونة من القبائل الموالية له نحوهم، وتم القبض على حسين الأحمر في صنعاء، وإرساله إلى الحديدة، وتم القبض على ابنه حميد في الجوف، وتم إرساله إلى الحديدة أيضًا، ومنها تم إرسال من تم القبض عليهم من مشايخ بكيل وغيرهم من الرموز الوطنية الأخرى إلى "حجة"، وتم إعدامهم هناك. واستطاع سنان أبو لحوم أن يفر بنفسه وبعض رفاقه إلى بيحان، واستقبلهم "شريف بيحان" الذي يتبع الحكومة البريطانية.

وفي أواخر مارس ١٩٦١م اتصل الإمام أحمد بمدير مستشفى الحديدة "حسين المقدمي" يبلغه بأنه سيحضر إلى المستشفى لإجراء فحوصات طبية، وتوجه الإمام بسيارته الخاصة، وكان مدير أمن المستشفى "محمد العلفي" الذي اعتذر عن دخول الحرس إلى داخل المستشفى، وبينما كان الإمام يهبط السلم الذي يفصل بين عنبر المرضى ومبنى الأشعة، أطلق عليه النار، كل من: الملازم محمد العلفي، والملازم عبد الله اللقية العامل بفرقة المطافئ بميناء الحديدة، ومحسن الهندوانة، الملازم في الجيش، وكان مختبئًا مع رفيقه "اللقية" في غرفة التبريد من الجهة المقابلة، وألقى الإمام بنفسه على الأرض، وأصيب في الحادث "محمد البليلي"، وشخص آخر إلى جانبه، وتوفي "العزي الجحدري" بعد ثلاثة أيام من الحادث، كما أصيب في الحادث "الأمير محمد إسماعيل بن القاسم" و"محمد جحزر" و"علي عيضة" و"محمد صالح الرويشان"[١٦]. وفر "العلفي واللقية والهندوانة"، كل باتجاه، فاختبأ "العلفي"، في منزل شخص اسمه "الرصاص" قرب قصر الإمام، وشاهده أحد جنود الإمام، وتجمع مجموعة من الجنود حول المنزل، ورفض "العلفي" تسليم نفسه وتبادل مع الحرس إطلاق النار، وأثناء تبادل إطلاق النار، أصيب القاضي "حسن الرازقي"، عضو

المحكمة الشرعية في الحديدة، كما جرح اثنان آخران، ولما لم يجد "العلفي" مفرًا من التسليم أطلق النار على نفسه رصاصة أصابت قلبه فمات في الحال[١٧].

وتم القبض على "اللقية" في مبنى اللاسلكي، كما تم القبض على "الهندوانة"، بجوار قصر الإمام. وألقي القبض على "حسين المقدمي"، مدير المستشفى، و"محمد أحمد الأهنومي"، ضابط في سلاح المدفعية، والملازم "محمد الرعيني"، و"حميد القماسي"، ضابط إطفاء بالميناء، والقاضي "محمد عبد العزيز حمزة"، و"أحمد خبير"، و"يوسف هبة"، و"إبراهيم صادق"، و"العميد محمد رفعت"، و"أمين عبد الواسع"، و"محمد عبد الواسع حميد"، وكلهم من قوى المعارضة. وتم نقل الإمام إلى القصر الملكي، حيث أشرف على علاجه أطباء أجانب، منهم أمريكي وآخر روسي، وثالث إيطالي[١٨]. وعاد "البدر"، الذي كان في إيطاليا لإجراء فحوصات طبية، ليشرف على التحقيقات.

وفي ديسمبر ١٩٦١م تأسست منظمة عسكرية سميت "منظمة الضباط الأحرار"[١٩] ومن أبرز مؤسسي هذا التنظيم "علي عبد المغني" و"عبد اللطيف ضيف الله" و"حسين السكري" و"علي قاسم المؤيد" و"محمد مطهر زيد" و"صالح الأشول" و"أحمد الرحومي" و"عبد الوهاب ناصر جحاف". وكلهم برتبة ملازم أول، عدا عبد اللطيف ضيف الله، والسكري، كانا برتبة "رئيس" في الجيش - مقدم - وأصبح التنظيم تحت رئاسة علي عبد المغني، وكان يراسل باسم التنظيم "الرئيس جمال عبد الناصر".

وتوفي الإمام أحمد في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م، وتولى ولي العهد "محمد البدر" الإمامة. وأصدر عدة مراسيم، الأول: الإعلان عبر الإذاعة عن اسم جديد للدولة باسم "المملكة العربية اليمنية" بدلاً عن "المملكة المتوكلية اليمنية"[٢٠]. والثاني: احتفظ البدر للوزراء ونواب الإمام في الألوية، وكبار الجيش بمناصبهم. وتضمن المرسوم الثالث: العفو عن كل مرتكبي الأحداث السياسية السابقة، وألغى المرسوم الرابع، نظام الرهائن والتنافيذ، وأطلق سراح

السجناء السياسيين، وعرض على عمه الحسن - كان ممثل اليمن بالأمم المتحدة - منصب رئاسة مجلس الشورى، الذي أصدر به مرسومًا، إلا أن سلطته لم تستمر سوى ستة أيام، حيث تحرك " تنظيم الضباط الأحرار"، وأطاحوا بالإمام البدر في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

يبدو أن الاضطراب السياسي للإمام "البدر"، خلق موقفا سلبيًا في أوساط المعارضة سواء القوى المحافظة الممثلة بعمه الحسن وأنصاره أم منظمة الضباط الأحرار.

وبدأ التسابق المحموم بين جناحي المعارضة للوصول إلى السلطة، وكان أنصار الحسن يرون نزع أسلحة العسكريين، خوفا من مفاجئتهم، وفي الاجتماع الأول لمجلس الوزراء المنعقد في مساء ٢٦ سبتمبر اتخذ قرار باعتقال الضباط المدرجين في قائمة الاتهام بانتمائهم إلى عضوية منظمة غير شرعية، وتسرب هذا الخبر إلى الضباط الذين كانوا متخندقين قريبين من قصر البشائر، لذلك اتخذوا قرارًا بسرعة البدء بالثورة. "والذي كان مخططًا لها في موعدٍ متأخر"[١٩].

وتشكل مجلس قيادة الثورة من ثلاثة ضباط هم: "عبد اللطيف ضيف الله، عبد الله جزيلان، وعلي عبد المغني"[٢٠] الذين أصدروا أمرهم إلى قوات الدروع الموالية لهم، وطلاب المعاهد والمدارس العسكرية، و"فوج البدر" بمحاصرة قصر الإمام - دار البشائر - والاستيلاء على الإذاعة والتليفون والبرق.

لكن الأسئلة التي تفرض نفسها هي: ما الظروف التي أتاحت الفرصة لقوى التنظيم العسكري السري؟ وكيف أتيحت الفرصة لهؤلاء القلة من الشباب العسكريين الذين حملوا رؤوسهم على أكفهم؟ هل هناك جوانب اجتماعية فرضت آليتها على رجال الثورة؟ وهل الوعي السياسي كان الدافع وراء مغامرة هؤلاء الشباب للقيام بالثورة؟

نلاحظ أن أي حراك سياسي ثوري يلزمه شروطًا دافعة له. ويبدو أنها كانت متوفرة لدى هؤلاء الشباب منها: التراكم الكمي والكيفي للتخلف الذي كانت تعيشه اليمن، تخلف اقتصادي واجتماعي. وكان للشباب المغتربين دور بالتأثير على الشباب بوجه خاص، كل في منطقته من خلال ما شاهده وعاشه المغترب خارج اليمن، من نظم اجتماعية واقتصادية. ويشير أحد الباحثين[٢١]، إلى أن الوعي بتخلف البلاد عن ركب التاريخ كان قد أخذ بالاتساع، وانعكس ذلك في التذمر، وتولد عنه كراهية الشعب للنظام الإمامي، وكانت موجة من الانتقادات اللاذعة قد عمت البلاد، وظهرت في أحاديث الناس وأقوالهم.

في صباح السابع والعشرين من سبتمبر أعلن قادة الثورة عبر راديو صنعاء، عن القضاء على الملكية وقيام الجمهورية في البلاد ودعوة الشعب إلى دعم وتأييد الثورة، وأذيع بأن البدر، قد لقي حتفه تحت الأنقاض، وانتفض الشعب مؤيدًا للنظام الجديد. وأعلن في نفس اليوم عن الأهداف والمبادئ الستة للثورة وهي:

١- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل، وإلغاء وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
٢- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
٣- رفع مستوى الشعب اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وثقافيًا.
٤- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمدًا أنظمته من روح الإسلام الحنيف.
٥- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
٦- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم[٢٢].

ومن هنا برزت ضرورة الثورة وتبلورت صياغة النظام عن تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية ومالية.وأبرز ما أعلن عنه قادة الثورة تمثل في إلغاء النظام الإمامي كنظام سياسي واقتصادي، واجتماعي، والإعلان عن "الجمهورية العربية اليمنية" وأعلن عن دستور مؤقت، والذي أعلن عنه في شهر أبريل ١٩٦٣م، وجاء في الدستور: أن يرأس النظام الجمهوري رئيس يساعده في مهمته مجلس رئاسة ومجلس تنفيذي. وخلال المرحلة المؤقتة للدستور، كانت قيادة الجمهورية بيد مجلس ثوري برئاسة العميد "عبد الله السلال" وهو في الوقت نفسه رئيس للجمهورية[٢٣].

ومن التدابير السياسية: الإعلان عن الفروق القبلية والدينية، والمساواة بين الطوائف الدينية، وإلغاء هيمنة الطائفة الزيدية على الطائفة الشافعية - على الرغم أن هذا البند شكلي لأن القيادة انتقلت من إمامة زيدية إلى قيادة قبلية زيدية - وإلغاء الرق، على الرغم أن هذا الأمر قد صدر به مرسومًا ملكيًا في بداية عهد الإمام البدر، وإلغاء نظام الرهائن، نفس المفهوم صدر به مرسومًا ملكيًا بإلغائه. ومن التدابير السياسية أيضًا، محاكمة كبار الموظفين السابقين، وتم تنفيذ حكم الإعدام في كثير من شخصيات العهد الملكي[٢٤]. وتم مصادرة كل ممتلكات القصر الإمامي، وكذا ممتلكات كبار الموظفين الذين جرت محاكمتهم.

ووجد النظام الجديد نفسه أمام وضعية اقتصادية ومالية سيئة جدًا، فالخزائن فارغة، وكانت الضرورة تقتضي تدابير سريعة، لذلك كونت لجنة اقتصادية ومالية، وتم تكوين "البنك اليمني للإنشاء والتعمير"، برأسمال قدره عشرة ملايين ريال، ساهمت فيه الدولة بنسبة ٥١٪ وظلت ٤٩٪ تحت تصرف رأس المال الخاص، وبهذا تم نفاد كل الأسهم المخصصة للبيع خلال شهر واحد فقط[٢٥]. وكان من مهام اللجنة الاقتصادية الآتي:

١- انتهاج سياسة اقتصادية للتعايش بين عدة قطاعات اقتصادية (القطاع العام والقطاع الخاص).

٢- اتباع مبدأ حرية المؤسسة، مع توحيد السلطات العمومية، والبنك اليمني للإنشاء والتعمير، نحو التوظيف في القطاع الصناعي.

٣- إعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية والامتيازات التي سبق منحها "شركة ما كوم أزيل" بالنسبة للبترول والملح البلوري.

٤- وضع سياسة لتشجيع دخول رأس المال اليمني الموظف بالخارج، والتعاون مع الرأسماليين اليمنيين والمغتربين، قصد إنماء الاقتصاد الوطني.

٥- إلغاء الاحتكارات ومصادرة أملاك "الجبلي" والعائلة الملكية.

٦- إشراف وزارة الزراعة على استثمار الأراضي المصادرة.

٧- إصدار عملة جديدة عوض الريال "ماري تريز".

٨- تهيئة دراسات عن الميزانية، والضرائب، ومصلحة الصرف.

٩- طلب المساعدة الفنية من "الجمهورية العربية المتحدة" ومن دول أخرى[٣٦].

وكانت هذه النتائج جيدة من حيث المبدأ، لوضع سياسي اقتصادي بحاجة ماسة لوضع خطة على ضوء المعطيات التي يمكن توفرها وترشيدها وفقا للحالة الراهنة في ذلك الحين.

جاء البيان الأول الصادر عن مجلس قيادة الثورة في صباح يوم الخميس ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م أذاعته إذاعة صنعاء الذي جاء نصه كما يلي:

"بسم الله باسم الشعب اليمني الحر المستقل وباسم الجمهورية العربية اليمنية، تعلن قيادة الثورة أهدافها وسياستها في المجال الداخلي والمجال القومي والمجال الدولي، وأهداف الثورة: إنهاء الحكم الملكي وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي أساسه العدالة الاجتماعية في دولة موحدة تمثل إرادة الشعب وتحقق مطالبه الأساسية العامة للجمهورية العربية اليمنية.

في المجال الداخلي:

١- إحياء الشريعة الإسلامية الصحيحة بعد أن أماتها الحكام الطغاة الفاسدون، وإزالة البغضاء والأحقاد والتفرقة السلالية والمذهبية.

٢- تنظيم جماهير الشعب في تنظيم شعبي موحد يشارك في عملية البناء الثوري، ويمكنها من مراقبة أجهزة الدولة مراقبة تامة يمنعها من الانجراف عن أهداف الثورة.

٣- رعاية وتنظيم الجيش على أساس حديث؛ ليصبح قوة لحماية الشعب وحماية الثورة.

٤- إحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضي على مخلفات العهود البائدة التي عمقت الجهل والتأخر الفكري.

٥- تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق نظام اجتماعي يتلاءم مع واقع شعبنا ومع روح الشريعة الإسلامية والتقاليد الوطنية الصالحة.

٦- تشجيع الرأسمال الوطني على ألا يتحول إلى احتكارات واستغلال أو يحول دون سيطرة الدولة وتوجيهها لقدرات البلاد الاقتصادية.

٧- تشجيع عودة المهاجرين إلى الداخل والاستفادة من خبراتهم وأموالهم.

في المجال القومي:

١- الإيمان بالقومية العربية والعمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة في دولة عربية واحدة،على أساس شعبي ديمقراطي.

٢- التضامن الكامل مع جميع الدول العربية فيما تتطلبه المصلحة القومية.

٣- العمل على تدعيم الجامعة العربية وزيادة فاعليتها لمصالح الأمة العربية.

٤- إنشاء علاقات اقتصادية مع جميع الدول العربية، بلا استثناء.

٥- إيجاد روابط أوثق مع الدول العربية المتحررة لتحقيق الوحدة العربية.

في المجال الدولي:

١- التزام سياسة عدم الانحياز.

٢- مقاومة الاستعمار والتدخل الأجنبي بجميع أشكاله.

٣- التقيد بميثاق هيئة الأمم المتحدة، وتأييد موقفها من أجل السلام.

٤- إقامة علاقات ودية مع جميع الدول التي تحترم استقلالنا وحريتنا.

٥- قبول الإعانات والقروض الخارجية غير المشروطة والتي لا تمس استقلال البلاد"[٢٧].

وأعلنت إذاعة صنعاء تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسة العميد "عبد الله السلال" وعضوية كل من: العميد "حمود الجائفي"، والنقيب "عبد اللطيف ضيف الله"، والنقيب "محمد قايد سيف"، والنقيب "محمد المأخذي"، والملازم "محمد مفرح"، والملازم "علي عبد الغني"، والمقدم "عبد الله جزيلان".

كما أعلن عن تشكيل مجلس السيادة: برئاسة محمد علي عثمان، وعضوية كل من: محمد مهيوب ثابت، ومحمد أحمد المطاع، ومحمد بن محمد المنصور. وتم الإعلان عن تشكيل أول حكومة برئاسة العميد "عبد الله السلال"[٢٨].

وأذاع راديو صنعاء "في الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢م" بيانا آخر من القيادة العليا للجيش يعلن فيه: أن الثورة العربية اليمنية، تؤمن بالوحدة العربية وبالقومية العربية، وبالأمة العربية، وأن الثورة قامت لتحقيق أهداف الشعب وحماية مصالحه، ولتعمل على تحقيق الرفاهية

والطمأنينة. وأضاف البيان، أن الثورة هي ثورة الجيش والموظف والعامل والفلاح. ثورة الشعب كله[٢٩].

ومن المعلوم أن جيش اليمن يضم (عشرين ألف ضابط وجندي مسلح) بأحدث المعدات السوفيتية، ومنها: دبابات طراز (ت- ٣٤٠) وكل ضباطه قد دربوا خارج اليمن على أيدي خبراء أجانب، وقد تلقى هؤلاء الضباط تدريباتهم العسكرية في الجمهورية العربية المتحدة، والاتحاد السوفيتي[٣٠].

وكان ردود الفعل لدى الطلاب المبتعثين في القاهرة بوجه خاص، حيث تجمع ما يقارب من "سبعمائة طالب" يمني أمام مبنى السفارة اليمنية، وكان يحمل البعض منهم "الراديو - الترانزستور" يطالبون الاجتماع بالسيد أحمد الباشا، وزير الدولة اليمني، ممثل الإمام في القاهرة، وهتف الطلبة بحياة الجمهورية اليمنية[٣١].

هذه الظاهرة الطلابية طبيعية من حيث التكوين البيني السياسي في اليمن الذي أنصهر في تكوينه الجهل والفقر والمرض، والرتابة الإدارية التي تكاد تكون ميتة، فكانت ردود الفعل لدى الشباب المبتعثين لطلب العلم وعاشوا وذويهم تحت سياط الظلم وانعدام الأمل وكان لصوت العرب دور عظيم في تعبئة هؤلاء الشباب بذور الأمل، ومن ثم انطلقوا في كل بقعة من بقاع العالم تواجدوا فيها، مهللين ومكبرين ومستبشرين بترحيب "مصر عبد الناصر" بثورة اليمن.

وفي مصر اجتمع مجلس الرئاسة المصرية صباح الثامن والعشرين من سبتمبر على أثر الإعلان اليمني بقيام الثورة المسلحة ضد النظام الإمامي المستبد، وصدر قرار الاعتراف، وأعلن عبد الناصر في رسالة بعث بها إلى قائد الثورة، الزعيم "عبد الله السلال"، يقول فيها: "إن مصر ستقف مع شعب اليمن دون تردد نسند إرادته وننناصر حقه المشروع في الحياة"[٣٢].

وبعث الرئيس السلال برقية عاجلة إلى الرئيس "جمال عبد الناصر"، جاء فيها: "صاحب السيادة، الرئيس جمال عبد الناصر، لقد كلفنا ممثلو الشعب الحقيقيون تنفيذ رغبتهم في تغيير أوضاع الحكم(...) وقد اشتركنا مع الشعب ومع كل جندي وضابط في تحقيق الأمنية التي انتظرنا طويلا فرصة الحصول عليها فكانت ثورتنا على العهد البائد ناجحة منذ لحظتها الأولى، وقد تم يوم ٢٧ ربيع الثاني عام ١٣٨٢هـ / الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تأسيس جمهورية ديمقراطية، تحت اسم "الجمهورية العربية اليمنية"، تعتمد على نظم الحكم العصرية، وتحافظ على كرامة الإنسان وحقوقه وتؤمن له العدالة والتطور وتشارك في بناء صرح الأمة العربية الموحّدة، وتقف في وجه المغتصبين والمستعمرين"[٣٣].

وأعلنت إذاعة صنعاء بيانًا بإلغاء جميع المؤسسات والدوائر التي كانت تتبع الملك بصفة مباشرة، وأضاف البيان أنه تم تغيير كل الشعارات الملكية في السفارة اليمنية بالقاهرة[٣٤].

وكان من المؤشر الداعم للثورة اليمنية هو إعلان "موسكو" اعترافها بالجمهورية اليمنية، وقال راديو صنعاء أن "خروشوف" هدد بمواجهة أي عدوان خارجي علي اليمن[٣٥].

وبدأ وصول الدعم المصري إلى ميناء الحديدة في يوم الخامس من أكتوبر مكونًا من سرية صاعقة وطائرتي "ياك"[٣٦].

ونتيجة لوضوح حجم المؤامرة التي تتعرض لها الثورة من ناحية السعودية وبريطانيا بعد لجوء الطائرات السعودية إلى مصر، والتي كلفت بنقل أسلحة وذخائر للمتمردين اليمنيين ولقصف ميناء الحديدة. ثم زيادة هذه القوات شيئًا فشيئًا حتى وصلت إلى حوالي (٥٥ ألف مقاتل) في عام ١٩٦٥م. ثم بدأ العدد يتراجع فوصل عام ١٩٦٦م وحتى عودة القوات إلى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧م إلى حوالي (٢٠ ألف مقاتل).

وتكونت القوات المصرية التي أرسلت لليمن من: (ألوية مشاة - كتائب صاعقة - كتائب مظلات - وحدات دبابات - وحدات مدفعية ميدان - وحدات مدفعية ساحلية - وحدات إدارية - كتائب نقل بالسيارات - مستشفيات - إمداد بمهمات أغذية ووقود... إلخ). وقوات جوية: طائرات - ياك - طائرات ميج ١٥ - طائرات البوشن ١٤ (نقل) - طائرات البوشن ٢٨ (قاذفة) طائرات "ت. بى١٦" قاذفة ثقيلة - طائرات انتينوف - طائرات نقل كبيرة - طائرات هيلوكبتر. والقوات البحرية: سفينة إنزال - مدمرة - فرقاطة[٣٧].

ومن الملاحظ أن نتائجها كانت ضرورة ملحة لأرضية اجتماعية كانت تعيش حياة القرون الوسطى، فبرزت الثورة كزلزال غير منتظر وقوعه، فصعقت القوى الخائرة من التغيير؛ لأن التغيير يقوم على تحطم قوى الخائرين، فاستنجدوا بمن ينتظرون لمواجهة المد الثوري الزاحف إليهم كما تصوروا. لذلك وقفت مصر عبد الناصر، مؤيدة لقوى التغيير في اليمن فالحركات الماضوية تشير من بعد على أن القبائل الرافضة للتغيير ستقف مع الماضويين بأذيالهم البالية وتقاليدهم المتخلفة.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

المحور الثاني

القبائل والثورة المضادة للنظام الجمهوري

"إن القبيلة بقيمها ومفاهيمها لا تزال غير مستوعبة مفهوم الدولة، والقبيلة بعيدة عن مفاهيم الوحدة، بل هي تسير في اتجاه مضاد"[٣٨]. والمجتمع اليمني يعيش القطاع الشمالي منه مجتمعًا قبليًا أصوليًا، فالرئاسة في المقام الأول لشيخ القبيلة، وهذا الترتيب ليس نتاجًا لمذهب محدد، فالتكوين الاجتماعي في اليمن تميز بحياة الاستقرار، وارتبط الفلاح بالأرض والزراعة، إلا أن القبائل في شمال الشمال عاشت فترة طويلة من الزمن، في شح من الأمطار، وانقطع الفلاح عن الزراعة مما دعا ذوي قلة الحاجة إلى الالتفاف مع شيخ القبيلة ليكونوا عصبة أو حلفا عصبويًا، وبرز مبدأ التضامن والتناصر بين الأفراد. ومن حيث النسب تنتسب القبيلة إلى أرض تملكها. وقد تضم إليها جماعات من قبائل أخرى لتساعدها في زراعة الأرض بصفة حلفاء أو أتباع. وكانت السلطة بيد الأشراف - الهاشميين - وتقوم القبائل بدعم من يدعي الإمامة، كما أن المذهب الزيدي يجيز إقامة إمامين في مكانين مختلفين، كما يجوز الخروج عن الحاكم الظالم.ولذلك لعبت القبيلة دور التابع للأشراف، وتمذهب الفكر القبلي نحو الانجرار لهذا الإمام أو ذاك بغية الحصول على المصلحة المادية، ويدخل ضمنًا الإيمان العقائدي المذهبي، وطوال فترة الإمامة التي بدأت في عهد الإمام يحيى الهادي الرسي عام ٢٨٤هـ والذي جاء إلى اليمن بدعوة من قبائل شمال الشمال لحل مشاكلهم المختلفين فيها، وأعلنوا تحالفهم معه على السراء والضراء، واندرج تحت هذا الحلف مفهوم أيديولوجي جديد، هو التشيع لآل البيت تحت يافطة فقهية تمثلت بالمذهب "الزيدي الهادوي". من هنا بدأ التطور من الرغبة في التشيع نصرة لآل البيت إلى الإيمان بالفكر الزيدي الذي لا يفقهه إلا علماء آل البيت، أما العوام من القبائل فإنهم ركبوا الموجة المذهبية دون فهم واستيعاب الفكر الفقهي الزيدي، وتجذرت عقدة الاستعلاء بسطحية الفكر القائم

على عدم احترام الصحابة، والإسراف عند البعض منهم بالتهكم على أهم رموز الدولة الإسلامية الأولى.

إن انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في اليمن القديم، جعلت القبيلة تعبر عن حاجاتها العصبوية، فصنعت لنفسها آلية تنظيمية تمثلت بمجالس تسمى"المزواد" أو"المسود" بمعنى مجلس القبيلة. وهي أشبه بمجالس استشارية للدولة، والتي كانت مكونة من ممثلي رؤساء القبائل[٣٩]. ولم يستمر هذا النظام فيما بعد لعدة أسباب منها، الأول: الفتوحات الإسلامية، واندفاع القبائل نحوها. السبب الثاني: الخلافات البينية أدت إلى تفتت الآلية التنظيمية السابقة، وكان للأئمة دور كبير في تفتيت الوحدة القبلية، من أجل بقائها في السلطة، وجنحت كل القبائل المختلفة في الرؤى لرئيس السلطة وهو الإمام، ووضع حد اعتباري يقوم على طاعة ولي الأمر، وهو الإمام. ومع ذلك فقد استبقت القبيلة لنفسها آلية تشريعية تمثلت "بأعرافها" وتختلف ببعض الرؤى من أعراف "حاشد" إلى أعراف "همدان". وكانت تلك الصنعة القصد منها وقف يد الدولة في حل مشاكل القبائل - كما يعتقد الباحث- فالأعراف والتقاليد القبلية، تجعل القبيلة محصنة في شخصيتها وذاتيتها، وتحتفظ بأعرافها.

فهل نجحت تلك الأعراف بالحفاظ على أخلاقيات القبيلة؟ أم أنها تمردت على الأعراف والتقاليد القبلية، وانجرت وراء المؤامرات على الوطن من خلال حصولهم على المال.

ويبدو أن القبيلة آيلة للسقوط بأعرافها وتقاليدها نتيجة البحث عن المال والسلطة، ويفرز ذلك إلى تنازع وصراع من أجل السلطة، وبالتالي تبدأ السلطة بسن عرف المراضاة القبلية وخلق توازن سلطوي من خلال من يمثلهم في السلطة، وسوف يؤدي ذلك في النهاية إلى انهيار بنية القبيلة.

ويشير أحد الباحثين[٤٠]، إلى أنه لا شك في أن بواعث معارضة الإمامة كانت مختلفة، فنظام الجباية، كان يتم تطبيقه في المناطق الشافعية، وكان يتخذ

طابع الجباية العسكرية (بالخطاط) و(التنافيذ) أسلوبًا ثابتًا وقاعدة، بينما كان استثناء في المناطق الزيدية يلجأ إليه الإمام عند العصيان؛ لأن الشيخ في المنطقة الزيدية كان حلقة الوصل بين الإمام والرعية. وأما الرعية، في المناطق الشافعية فكانوا ضحايا جنوده وقضاته وعماله بصورة مباشرة.

والمسافة التي تفصل الإمامة عن العصر كانت عائقًا أمام التطور ولو نسبيًا، نحو حل المشاكل التي واجهها اليمن المستقل.

من العادات القبلية، استخدام ذبح الحيوانات، كوسيلة لحل النزاعات التي تنشأ بين عائلة وأخرى، أو قسم في القبيلة وآخر في قبيلة أخرى، و سواء كان أصل النزاع إساءة شفوية أم اعتداء على عرض أو مال أو قتل، فجميعها تنتهي بذبح خروف أو عجل أو ثور، حسب نوع الإساءة أو الجريمة المرتكبة مرتبة كالآتي:

"ثور هجين عن الاعتداء بالقتل، ثور الدفن أو الطين قبل دفن القتيل، ثم ثور الردم ويقدم لأهل القتيل بعد الدفن"[٤١] ثم تدفع الدية من كل أفراد القبيلة، وعادة ما يحدث العفو والسماح.

إضافة إلى انتشار الأخذ بالثأر بطريقة غير مباشرة، حيث يعتبر القتل مشكلة عامة يتحمل نتائجها مجتمع القبيلة. ويصبح القاتل آمنًا حيث لا يطبق عليه حكم شرعي قضائي كالقصاص، بل يصبح الحكم في القضية عرفيًا ويفرض عليه الدية.

كذلك إصرار أفراد القبائل على تملك السلاح الناري، والأبيض - الخنجر - وحملهما معًا، لاعتبارهما جزء من شخصية الفرد ورمزًا لشجاعته واكتمال رجولته، وقدرته على تحمل المسؤولية، واكتساب النفوذ. ولهذا انتشرت أساليب قطع الطرقات والنهب والتهريب والحروب القبلية، والاغتيالات والإقدام على القتل لأتفه الأسباب، بسبب توفر السلاح وحمله،

ناهيك عن عدم وجود رادع بسبب عدم قدرة الدولة في تطبيق تشريعاتها في المناطق القبلية، وتقوم بتطبيق العرف بدلاً عن قوانينها في غالبية القضايا وأهمها: الخطف والقتل والإهانة[٤٢].

وكون النظام الرئاسي في القبيلة يعود "للشيخ المنتخب من القبيلة"، إضافة إلى قواعد العرف القبلي التي تكون من أنماطها الضبط الاجتماعي، ونظام الجزاء والعقاب الاجتماعي والسياسي، التي يمارسها المجتمع القبلي[٤٣].

وتطورت الأحداث السياسية والعسكرية في اليمن على اختفاء الإمام "البدر" ونجاح الثوار، وتوجس الثوار خيفة من رجال القبائل الموالية للإمام البدر. وراقبت مصر ثورة اليمن باهتمام بالغ، واعترفت بالنظام الجمهوري بعد ثلاثة أيام من إعلان الثورة. وأعلنت مساندتها ودعمها للثورة اليمنية، خوفًا من الزحف القبلي المناهض للثورة والمناصر للإمامة. ولم تتدخل مصر إلا وفق طلب يمني مُلح لدعم الثورة[٤٤].

وكان إلحاح اليمن على مصر، نتاج خوف من القبائل. فعلى الرغم من أن حركة ١٩٤٨م كانت تبديل إمام بإمام آخر، فإن القبائل اعتبرت ذلك خرقًا للعادة، والذي تمثل بقتل الإمام يحيى غدرًا لا مواجهة كما يقر ذلك المذهب الزيدي، الذي ينص بالخروج على الحاكم الظالم لا على اغتياله، وكذلك حركة ١٩٥٥م مما جعل الرئيس السلال يتصل فورًا بعبد الناصر؛ لأن الإمام "البدر" كان قد نجا من الموت، وسوف تلحق به القبائل لدعمه.

واعتبرت القبائل تدخل مصر، إلى جانب النظام الجمهوري، هو أمر غير مستحب، لذلك كانت الثورة المضادة للنظام الجمهوري، تتكون من القبائل المؤيدة لنظام الإمامة. وألحت المملكة السعودية على دعمها العسكري والمالي من أجل عودة الإمام البدر إلى عرشه، ونشطت القبائل ومؤيدوها، سواء السعودية أم الأردن وإيران، أو غيرهم كبريطانيا بوجه خاص، التي اعتبرت انتصار الثورة هو انتصار لعبد الناصر. وتجلى منطق العودة في تصريح

للإمام محمد البدر، في مؤتمر صحفي، إلى أن مؤيديه يسيطرون على مساحة كبيرة من اليمن، وأضاف بأن لديه جيشًا آخر في "شرق صنعاء" وجيشًا ثالثًا بالقرب من "حريب" في الجنوب الشرقي، يتكون من عشرين ألف مقاتل[٤٥] إلا أن هذه الأرقام مُبالغ فيها. وخلال الأشهر الأولى من الثورة اليمنية تدافعت القبائل المؤيدة للإمام البدر، واستطاعت أن تستولي على "حرض" حيث كان فيها حامية صغيرة[٤٦].

وفي العاشر من أكتوبر ١٩٦٢م تمكن الأمير الحسن بقبائله من السيطرة على مأرب[٤٧]. وفي منتصف نوفمبر احتلت القبائل الملكية "حريب" وجبل حراز، وحاصرت "خمر" وتمكنت من الوصول إلى مشارف صنعاء[٤٨].

وفي الفترة من فبراير إلى مارس ١٩٦٣م، تمكنت القوات الجمهورية، من هزيمة القبائل الموالية للإمام البدر، واستعادت مدينة مأرب وحريب[٤٩].

وبرز على ساحة الحرب اليمنية عنصر جيش المرتزقة[٥٠] من الأجانب الذين جرى استئجارهم من بعض عواصم أوروبا ليقاتلوا في اليمن. ويشير "ديفيد سمايل"[٥١] - قائد المرتزقة - إلى أن ما يقوم به في اليمن هو لمصلحة بلاده بريطانيا، لمواجهة مطامع "عبد الناصر" الذي لو قدر له النجاح، فإن بريطانيا ستواجه تهديدًا خطيرًا في عدن والخليج.

ومع خريف عام ١٩٦٣م كان واضحًا للقيادة المصرية في اليمن، أن هناك عنصرًا جديدًا يشارك في المعارك[٥٢]. وقد بعث رئيس جمهورية غانا "قوامي نكروما" برسالة شخصية إلى الرئيس جمال عبد الناصر، جاء فيها: "يهمني أن تعرف أن عددًا من الجنود المرتزقة الذين كانوا يعملون في جيش "كاتنجا" يجدون الآن عروضًا مغرية لكي يعملوا ضدكم في اليمن"[٥٣].

ونقلت وكالة الأنباء "رويترز" في برقية لها من لندن "أن رئيس وزراء بريطانيا، صرح في مجلس العموم، أنه علم أن أحد مساعدي المندوب السامي

البريطاني، في عدن، كان يهرب الأسلحة إلى داخل اليمن، وأضاف أن الحاكم العام السابق لعدن "السير كنيدي تريفاسكيس" لم يكن على دراية بالنشاط الذي يقوم به، ياوره "الجوي"[٥٤].

وتنشر "الأوبزرف" البريطانية تحقيقًا، بأن الفرقة الأجنبية التابعة لإمام اليمن المخلوع، التي يتولى قيادتها العامة ضابط بريطاني هو "الميجور جون كوبر"، قالت، الأوبزرف: "إن "كوبر" توجه إلى اليمن بعد قيام الثورة بعدة شهور، وفي اليمن وجد "كوبر" حربًا وصفت ذات مرة بالعبارة التالية: القرن العاشر يحارب القرن العشرين. ومن الواضح أن الأموال اللازمة لدفع مرتبات الجنود المرتزقة الذين استعان بهم "كوبر" كانت تأتي من المملكة السعودية"[٥٥].

وكان "كمال أدهم" شقيق زوجة الأمير فيصل، ومستشاره لشئون الأمن، والمشرف على جهاز المخابرات والمباحث العامة في السعودية، هو المسئول عن أعمال وميزانية النشاط السري في اليمن، وكانت اعتمادات تجنيد المرتزقة تحول بواسطته إلى لندن، وباريس، وغيرهما من العواصم الأوروبية. وعندما ظهرت الحاجة إلى السلاح استعان "كمال أدهم" بصديق وزميل له في كلية "فيكتوريا" في الإسكندرية، وهو "عدنان خاشقجي" الذي عرف تجارة السلاح من يومها[٥٦].

"وبذلت القوات المسلحة المصرية جهودًا مضنية في سبيل إعداد جيش يمني متمكن من الدفاع عن أراضيه الأمر الذي جعل هذه القوات السند الحقيقي لليمن الجمهوري. وسجلت القوات المصرية أروع البطولات والتضحيات في سبيل صيرورة وتثبيت النظام الجمهوري، منذ يومها الأول من وصولها لليمن"[٥٧].

ويشير "أحمد حمروش" إلى أن الرئيس عبد الله السلال، أكد أنه لم يكن ممكنًا لقوات الثورة وحدها أن تنتصر نهائيًا على القبائل الموالية للبدر

والسعودية، وأنه كان يؤمن بضرورة الاستعانة المباشرة بقوات مسلحة مصرية"[٥٨].

حققت المقاومة الشعبية والتي كانت تسمى"الحرس الوطني" انتصارات متتالية على القبائل الموالية للإمام. واتجه الإعلام السعودي على تأجيج روح العداء بين القبائل الملكية تجاه القوات المصرية.

وكان للقبائل الملكية قدرة على تحديد زمن إطلاق النار في الوقت المناسب، ثم تحسنت أجهزتها الفنية "ألغام مضادة للدبابات مرصوصة في حقول ذات تركيب حديث في بعض مضايق الجبال في اليمن، ويعني هذا أنه من المنظور العسكري المصري في اليمن، لا يمكن تحقيق انتصار على القبائل بسهولة"[٥٩].

"ولولا الدعم السعودي للقوى القبلية المناوئة للثورة اليمنية لما استمر تمردهم هذه الفترة الزمنية الطويلة، لقد تلقوا تدريبات عسكرية عربية أردنية وأوروبية، ودعمًا عسكريًا وماديًا سعوديًا. وأفزعت الثورة اليمنية دول الجوار؛ لأنها تعني بداية المسيرة للجماهير المضطهدة في هذه البلدان، وإسقاط الأنظمة الملكية، ولذا أعلنت السعودية والأردن، معارضتهما للنظام الجديد في اليمن. ودعمهما للنظام الإمامي، حتى تتم عودته إلى قمة السلطة في صنعاء"[٦٠].

كانت أرض المعركة هي المناطق القبلية التي تؤيد الإمام وكان رجال القبائل وقودها، وكان لبريق الذهب السعودي أثر كبير في امتداد زمن الحرب الأهلية. وفي هذا الإطار حددت المملكة السعودية، موقفها منذ اليوم الأول لإعلان الجمهورية العربية اليمنية، وبدأت بجمع فلول الملكيين الهاربين إليها، وتدريبهم وتسليحهم للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام الجمهوري، ويعزز موقفهم الحشود الضخمة السعودية المسلحة على حدود اليمن.

وطبقًا للدستور المؤقت فقد تم في ٢٤ ـ ٢٥ أبريل١٩٦٣م تشكيل الأجهزة العليا لسلطة الدولة منهم اثنا عشر شيخًا قبليًا ضمن مجلس قيادة الثورة.

وفي ٢٦ أبريل ١٩٦٣م صدر مرسوم رئاسي قضى بتشكيل مجالس للمشايخ في كل قبيلة، ودخل في مهام كل مجلس دراسة متطلبات القبيلة ونقل تلك المتطلبات والمقترحات على بساط البحث، في المجلس الأعلى لمشايخ القبائل.

ومن أجل إرضاء مشايخ القبائل الموالين للدولة، منحت مجالس المشايخ حق تحديد مقدار الضرائب "الزكاة" الواجب جبايتها، من منطقة القبائل المعنية، وحق الرقابة على عملية جبايتها وتوريدها إلى خزانة الدولة ، ومنح المشايخ مقابل ذلك الحق في التصرف بما يساوي ١٠٪ من الزكاة، ومنحت الدولة مجالس المشايخ حق النظر والبت في الخلافات والمنازعات القبلية الداخلية[٦١].

وفي ٢٨ أبريل ١٩٦٣م ووفقا لمرسوم رئيس الجمهورية، تم تشكيل لجنة مركزية لشئون المشايخ من ستة عشر شيخًا. ومنح مشايخ القبائل نصف مقاعد اللجان العاملة تحت إشراف المجلس الرئاسي: لجنة الدفاع الوطني، اللجنة العسكرية، لجنة الشئون السياسية الخارجية، لجنة الشئون الاقتصادية والمالية، لجنة شئون القبائل، لجنة التربية والتعليم، لجنة العدل ولجنة الأوقاف[٦٢].

من جهة أخرى، جاء إلى اليمن وفد جزائري عال المستوى برئاسة وزير الدفاع الجزائري "هواري بومدين" في ٣ أبريل ١٩٦٣م وأعلن أن وجود جنود وضباط الجمهورية العربية المتحدة للكفاح من أجل الثورة اليمنية، إنما هو تعبير صادق عن عروبة صحيحة. وأضاف: إنني من اليمن أوجه الشكر إلى الأخ الرئيس جمال عبد الناصر، لمؤازرته الثورة اليمنية المباركة. وأشار بحماس بكلمته التي ألقيت أمام جموع الشعب اليمني في صنعاء، إلى أن "المعركة التي تخوضونها اليوم ليست معركتكم، ولكنها معركة العروبة الثائرة ولا أدل على هذا المعنى من وجود إخوان عرب، هم الإخوان المصريون الذين

أتو إلى أرض اليمن فاعتبروها أرضهم ليريقوا دماءهم، من أجل إنقاذ العروبة الثائرة، باسمنا وباسم الجزائر نشكر كل هؤلاء الجنود الذين يدافعون هنا على أرض العروبة في أرض اليمن"[٦٣].

وأعلنت القوى الوطنية في عدن، المؤيدة للنظام الجمهوري الجديد، في اجتماع لها النقاط الآتية: "إعلان الإضراب العام. تنظيم زحف شعبي إلى السجون لإطلاق سراح المعتقلين. ومقاطعة تموين جميع السفن البريطانية[٦٤].

وفي ٢٧ أبريل ١٩٦٤م تم الإعلان عن الدستور الدائم، وأقام المشروع الدستوري اليمني، أساس نظام الحكم على دعائم النظام البرلماني، غير أنه مال إلى بعض مظاهر النظام الرئاسي، فنجد أنه قد خول رئيس الجمهورية اختصاصات فعلية يباشرها باعتباره رئيسًا للسلطة التنفيذية من ذلك ما نصت عليه المادة (٩٢)، حيث قررت أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، ويمارسها على الوجه المبيَّن في القانون[٦٥].

وانزعجت القبائل المعارضة للسلال، من الصلاحيات التي حددها له الدستور الدائم، كقرار إعلان حالة الطوارئ في البلاد التي أعلنها بالفعل في ٢٨ مايو ١٩٦٣م.

وفي الحادي عشر من أغسطس انعقد في صنعاء المؤتمر الأول بمشاركة مائة شيخ مؤيد للجمهورية، وتضمن جدول الأعمال نقطة واحدة فقط، حيث انتقد المتحدثون سياسة قيادة الجمهورية، لمنحها حقوق وصلاحيات واسعة للضباط والمستشارين المصريين، الأمر الذي جعلهم ينتقصون من السيادة الوطنية للبلاد، ودعا البعض من المتحدثين إلى الجلاء الفوري للقوات المصرية من اليمن. وأوصى المؤتمر بعقد المؤتمر الثاني في "عمران"[٦٦].

وفي ١٧ أغسطس بدأ الإعداد لأعمال المؤتمر الثاني لمشايخ القبائل. وأقر المجتمعون، توجيه نداء إلى مشايخ القبائل سواء الواقفين إلى جانب النظام الجمهوري أم المساندين للملكيين، كما وجه نداءً إلى رجال الدين، يدعوهم فيه

إلى المشاركة في أعمال المؤتمر اليمني العام في "عمران" للمساهمة في حل القضايا السياسية الداخلية[٦٧].

وبدأ المؤتمر أعماله في الأول من سبتمبر ١٩٦٣م وشارك فيه نحو خمسمائة شخص، من بينهم مشايخ مناصرون للنظام الجمهوري، وعناصر ملكية أيضًا، وأعضاء الحكومة ورجال الدين وممثلو المنظمات الوطنية، ووفد النقابات القادمة من "عدن"[٦٨].

وبالرغم من مشاركة المشايخ الموالين للملكيين فإن المؤتمرين أعربوا عن دعمهم للنظام الجمهوري، والدفاع عنه. ويعد هذا انتصارًا كبيرًا للنظام الجمهوري، ودعا المؤتمرون أنصار التيار الملكي، إلى وقف المقاومة وتأييد الجمهورية والمشاركة في بنائها وضمن لهم الأمن والسلام وحرمة أموالهم[٦٩]. وفي نفس الوقت تناول المؤتمرون بالنقد جملة من التدابير والإجراءات الحكومية، وخاصة ما يتعلق بمنح الرئيس صلاحيات واسعة، وأعرب المؤتمرون عن ضرورة إعداد الدستور الدائم.

ويلاحظ أن قرارات مؤتمر "عمران" كانت ضاغطة على السلطة الحاكمة في صنعاء، بجعل أجهزتها المؤسسية الجديدة خاضعة لنفوذهم. لذلك اقترح المؤتمرون، إعادة تشكيل المجلس التنفيذي، ومجلس الوزراء، وتغيير المجلس الأعلى للمشايخ إلى مجلس استشاري، والقصد بهذا التغيير إزاحة المناوئين لهم من مناصبهم بمن فيهم "السلال وأنصاره". وأكد المؤتمرون على ضرورة قيام مجلس الشورى، ليكون من مهامه وضع النهج السياسي للبلاد والرقابة الكاملة على نشاط أجهزة ومؤسسات الدولة.

وركز مشايخ القبائل وأعيانها كل جهودهم على أن تكون عضوية مجلس الشورى - مستقبلاً - من ممثليهم. وبهذا الشكل تتحقق أمنيتهم على مستوى الواقع بالاستيلاء على السلطة في البلاد. ونصت قرارات المؤتمر على تشكيل جيش شعبي، قوامه (٣٨ ألف جندي)، تحت قيادة "القيادة الشعبية"- مشايخ

القبائل - وشكل المؤتمر لجنة عسكرية من "تسعة مشايخ" مسئولين عن تنفيذ العمليات العسكرية في البلاد، واستهدفت هذه التدابير والخطوات ترسيخ مواقع زعماء القبائل. ومن جهة أخرى كانت موجهة ضد الوجود المصري في اليمن، واستبدال الفرق القبلية بالقوة المصرية. من هنا كان مؤتمر عمران، قد حقق انقسام في الصف الجمهوري إلى متضامنين مع السلال ومعارضين له.

وفي منتصف ديسمبر ١٩٦٣م قدم أعضاء المجلس الرئاسي، والمجلس الأعلى للمشايخ استقالتهم، وتوجهوا برسالة مفتوحة إلى الشعب اليمني، عبروا فيها عن عجز المجلس الرئاسي، وعدم قدرته على تنفيذ قراراته، وإشارة الرسالة إلى أن البلاد "تعاني من جديد العسف والظلم الذي طالما شكي الشعب منه في سنوات الحكم الإمامي، ومن جديد عادت الرشوة واختلاس أموال الدولة ونظام الرهائن والواجبات العشائرية والضرائب غير العادلة، ومختلف أنواع التعسف والظلم والاضطهاد"[٧٠].

وفي نهاية ديسمبر توجه إلى القاهرة وفد نيابي برئاسة عضو المجلس الرئاسي "عبد السلام صبره" لإجراء الحوار مع الرئيس السلال. وكلف الوفد بإبلاغ "السلال" مطالب المعارضة بشأن سرعة اتخاذ التدابير الرامية إلى إنشاء الجهاز الأعلى للسلطة برئاسة "حمود الجائفي" المعارض للوجود المصري في اليمن، واقترح على أن يضم المكتب السياسي في عضويته ستة أشخاص، وعودة كل السياسيين المنفيين إلى اليمن.وقبل السلال، هذه الشروط وسارع بالعودة إلى صنعاء في الأول من يناير ١٩٦٤م يرافقه رئيس مجلس الأمة "أنور السادات"، والمشير "عبد الحكيم عامر" نائب القائد العام للقوات المسلحة المصرية[٧١].

وفي السادس من يناير ١٩٦٤م وقع الرئيس السلال، على إعلان دستوري بشأن إعادة تنظيم السلطات. وبموجب هذا الإعلان، عين رئيس الجمهورية، رئيسًا للحكومة، كما رأس المكتب السياسي ومجلس الدفاع الوطني، وأصبح

المكتب السياسي بمثابة الجهاز التشريعي، الأعلى "بدلاً عن المجلس الرئاسي" والمجلس التنفيذي هو الجهاز الأعلى للسلطة التنفيذية، أما مجلس الأمن الوطني، فيقع على عاتقه إدارة جميع قضايا الحرب وصيانة الأمن[٧٢].

وفي فبراير ١٩٦٤م وضعت الحركة المعارضة للسلال في اليمن، وثيقة عبرت باسم مشايخ القبائل والشباب والعلماء والضباط والجنود وقوى الأمن عن مطالبتها بالإلغاء الفوري وغير المشروط لنظام الإدارة الفردية واستبداله "بإرادة الشعب"[٧٣].

وفي أبريل ١٩٦٤م توتر الوضع بشدة في البلاد إذ ضغط مشايخ القبائل الزيدية - وبدعم من بعض أعضاء الحكومة - تنفيذ المطالب والشروط التي تقدموا بها. ولحل الأزمة وصل إلى صنعاء في نهاية أبريل ١٩٦٤م "الرئيس جمال عبد الناصر"، يرافقه، أحمد محمد نعمان، حمود الجايفي، عبد اللطيف ضيف الله، وآخرون.

وكان من مهام هذه الزيارة، مهمتان أساسيتان: الأولى: التحقيق في حالة السخط في صفوف الضباط والجنود المصريين، إذ كان الكثير منهم قد طالبوا بالعودة إلى وطنهم. أما الثانية: فتتمثل في حل قضايا وخلافات الجمهوريين. ولذلك فقد عقد الرئيس عبد الناصر عدة لقاءات وجلسات مع مشايخ القبائل والعلماء مما خفف حدة التوتر السياسي في اليمن، وتحت ضغط المعارضة والمشاركة المباشرة لعبد الناصر تم إعداد الدستور الدائم للنظام الجمهوري[٧٤].

وفي ظل الوضع الدستوري الجديد للنظام الجمهوري الذي تشكل القبائل بشكل رئيس الغالبية العظمى لسكان الجمهورية، فإن دعم الجمهورية، والوقوف ضد الوجود المصري، وإعادة تنظيم الأجهزة العليا للسلطة - على اعتبار أن تلك الإجراءات غير كافية - اتجه عبد الناصر بعد موافقة السلال إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع قيادة النظام السعودي.

وفي مطلع سبتمبر ١٩٦٤م وإبان مؤتمر قمة رؤساء وملوك الدول العربية، المنعقد في الإسكندرية، تم التوصل إلى اتفاق بين عبد الناصر، وولي عهد المملكة السعودية الأمير فيصل، يرمي إلى تسوية النزاع سلميًا وكخطوة أولى على هذا الطريق تم الاتفاق على عقد مؤتمر وطني يمني عام، يحضره ممثلو مختلف الاتجاهات السياسية، ولم يستثن أعضاء المؤتمر، لإجراء مفاوضات مباشرة بين القوى الملكية والجمهورية.

وجرت أعمال المؤتمر الوطني في الفترة من ٢٩ أكتوبر حتى ٢١ نوفمبر ١٩٦٤م في "أركويت - السودان" ورأس وفد الجمهوريين: "محمد محمود الزبيري، وأحمد محمد نعمان، ومحمد علي عثمان" وعن الجانب الملكي: "وزراء حكومة البدر" كما شارك ممثلون عن مصر، والسعودية، وتم الاتفاق بوقف العمليات الحربية ابتداء من الثامن من نوفمبر ١٩٦٤م، واتفاق آخر يقضي بدعوة مؤتمر سلام يمني عام ينعقد في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٦٤م في مدينة "حرض"، يحضره مائة وتسعة وستون ممثلاً عن القبائل والزعماء الدينيين والأوساط المدنية والعسكرية، وكذلك المشاركون في مؤتمر "أركويت"[٧٥].

وسعى رجال المعارضة التقليدية إلى تحقيق السلام المدني على حساب القيم الجمهورية الجديدة، ورفض السلال مطالبهم. فقدم كل من: "محمد محمود الزبيري، والنعمان، والأرياني" وجميعهم من القادة التاريخيين لحركة الأحرار اليمنيين - استقالتهم الجماعية من مناصبهم كنواب لرئيس الوزراء، كنوع من التعبير الاحتجاجي على الطريقة التي يتم بها تسيير الدولة، وإدارة الصراع مع القوى الملكية، وكذلك استشراء الممارسات الخاطئة للقيادة السياسية. وقام الزبيري، أحد المستقيلين الثلاثة بتكوين "حزب الله" وأصدر جريدة محدودة تطبع على الآلة الكاتبة تحت اسم "صوت اليمن" غير أنه اغتيل في ظروف غامضة، بعد أربعة أشهر من استقالته[٧٦].

وعقد مؤتمر "خمر" في شهر مايو ١٩٦٥م بعد مضي شهر على مقتل الزبيري الذي كان يعمل من أجله، وبرئاسة "عبد الرحمن الأرياني" أحد المستقيلين الثلاثة، على تعيين النعمان رئيسًا للحكومة في ٢٠ أبريل ١٩٦٥م والتي لم تستمر سوى أيام معدودة مما يدل على استيلاء قوى المعارضة على السلطة رسميًا وقبليًا، حيث عقد المؤتمر في منطقة "خمر" إحدى مناطق التأثير القبلي في اليمن. وقرر أعضاء مؤتمر "خمر" رفض المساعدات المصرية وإلغاء الاتفاقية المبرمة سابقًا بين البلدين، وأكد المؤتمرون على ضرورة إنشاء جيش وطني يمني، على أن تقوم الفرق القبلية بتأدية مهامها حتى إنشائه، كما رفض المؤتمرون الاعتراف بالدستور النافذ في أبريل ١٩٦٤م. ووقف ضد قرارات مؤتمر "خمر" السلال وأنصاره[٧٧].

وفي ٢١ أبريل ١٩٦٥م تقدم رئيس مجلس الوزراء "أحمد محمد نعمان" ببرنامج سياسي جديد. وجاء على لسانه بأن المصالحة ستكون بين الأطراف المتحاربة - الجمهوريين والملكيين - وتحقيق السلام في البلاد واحد من المهام الرئيسة في الفترة الراهنة، كما صرح النعمان، بأنه سيتم بناء الدولة على أسس المبادئ البرلمانية ، ودعا إلى تأسيس جيش وطني، وحرس وطني. وأعرب عن إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم العسكرية وانعقاد المؤتمر الوطني العام تجسيدًا لأمنيات الزبيري، في الواقع المعاش[٧٨].

وفي نهاية أبريل ١٩٦٥م دعا الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر"وزير الداخلية" جميع القبائل - الجمهورية والملكية - للمشاركة في مؤتمر وطني عام، لتسوية القضية اليمنية. واستجاب لدعوته مشايخ القبائل والعلماء المرتبطون بالمحافظين الجمهوريين، كما وافق على المشاركة في المؤتمر ممثلو الملكيين والقوى الثالثة- وهم أنصاف الملكيين والداعون إلى الدولة الإسلامية - واعتذر أنصار السلال، عن الاشتراك في المؤتمر[٧٩].

بدأ المؤتمر أعماله في الثاني من مايو ١٩٦٥م في مدينة "خمر" واستهدف المؤتمر التوصل إلى تسوية سلمية للقضية اليمنية عن طريق حل

وسط بين الملكيين والجمهوريين، وتحسين علاقات الجمهورية العربية اليمنية مع السعودية، وأقر المؤتمر تشكيل لجنة من تسعة أشخاص "خمسة مشايخ، وأربعة علماء" لمواصلة الاتصالات مع القبائل والقادة الملكيين وإعداد صيغة مشتركة لشروط وظروف تحقيق السلام في البلاد[٨٠].

واضطر السلال، على المصادقة على الدستور الجديد المؤقت، والذي نص على تشكيل المجلس الجمهوري - جهاز القيادة الجماعية - والذي يرأسه الرئيس السلال، وتم تعيين أعضائه من قبل مجلس الشورى "المكون من ٩٩ عضوًا" وعلى مجلس الشورى تعيين رئيس الجمهورية. ومن مهامه مراقبة أعمال أجهزة السلطة التنفيذية، وإصدار القرارات والقوانين، والمصادقة على العقود، والاتفاقيات، وموازنة الدولة.

وفي منتصف مايو ١٩٦٥م شكلت لجنة دائمة بقرار من رئيس الجمهورية، مكونة من ٢٧ عضوًا كلفت مؤقتًا بالقيام بمهام مجلس الشورى وفقًا للقواعد المنصوص عليها في الدستور. ومع ذلك فقد اختلف الرئيس السلال، مع القوى المحافظة، وأراد استعادة مركزه.

في ٦ يوليو ١٩٦٥م شكل حكومة جديدة برئاسته وشغل مقاعدها معظم أنصاره من الضباط. وفي ١٥ يوليو ١٩٦٥م كلف الرئيس السلال اللواء حسن العمري، بتشكيل حكومة جديدة. وفي ١٨ يوليو باشرت الحكومة الجديدة واجباتها وأعلنت هذه الحكومة عن نفسها "بحكومة المصالحة الجمهورية" وأعلنت هذه الحكومة ولاءها لقرارات مؤتمر "عمران".

وعلى الرغم من التنازلات التي قدمها الرئيس السلال للزعامات القبلية. فإن مجموعة من القوى المحافظة، توجهت إلى إمارة "بيحان"، في ٢١ يوليو لإجراء مفاوضات السلام مع الملكيين والنظام السعودي، ومن بينهم "الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، سنان أبو لحوم،و نعمان بن قايد بن راجح" وآخرون غيرهم.

وفي ١٠ أغسطس ١٩٦٥م وقع في مدينة الطائف "الجمهوريون اليمنيون بالاشتراك مع شخصيات من القوى الثالثة، وقع الجميع مع الملكيين" على ميثاق الطائف بشأن إنشاء "الدولة الإسلامية"، وطالبت الأطراف الموقعة بجلاء القوات المصرية من اليمن، ووقف المساعدات المقدمة من النظام السعودي إلى الملكيين وتهيئة البلاد للاستفتاء حول مسألة "شكل الدولة"[٨٢]

وشكل اجتماع الطائف وقراراته مقدمة لاتفاق "جدة" بين "الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل" الذي تم التوقيع عليه في الرابع والعشرين من أغسطس، ونصت قراراته على: وقف العمليات العسكرية في اليمن، والتزمت السعودية بوقف مساعدتها للملكيين، كما التزمت مصر بسحب قواتها من اليمن، خلال عشرة أشهر ابتداء من ٢٣ من نوفمبر ١٩٦٥م، واتفقا على عقد مؤتمر مشترك بين "الجمهوريين والملكيين" في مدينة "حرض" لانتخاب حكومة ائتلافية مؤقتة لليمن، وتشكيل لجان للإعداد والتحضير للاستفتاء المزمع تنفيذه في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م، ونصت الاتفاقية على تشكيل "لجان السلام"، من ممثلي مصر والسعودية، لمراقبة تطبيق الاتفاقية[٨٣].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

المحور الثالث

الانسحاب المصري من اليمن وتنامي الدور السياسي للقبيلة

كان اتفاق "جدة" بين مصر والسعودية محل نقد كبير بين الراديكاليين الجمهوريين والمحافظين، في حين فهمها الراديكاليون على أنه تنازل للتيار الملكي. ونظر إليه المعتدلون على أنه تدخل سافر للنظام السعودي في الشئون الداخلية لليمن، وتوحدت كلا المجموعتين تحت شعار الدفاع عن الجمهورية. وفي جلسته المنعقدة في نهاية سبتمبر في "تعز" اتخذ المجلس الجمهوري قرارًا يقضي بعقد مؤتمر في "الجند" لمناقشة مواقف مختلف القوى السياسية في اليمن، من اتفاق "جدة".

في العشرين من أكتوبر ١٩٦٥م بدأت أعمال المؤتمر في "الجند" واشترك فيه ممثلون عن جميع القوى السياسية ومن مختلف المناطق اليمنية. ووقف المؤتمرون بالإجماع إلى جانب الحفاظ على النظام الجمهوري في اليمن. وتضمنت قرارات المؤتمر التأكيد على اعتبار مؤتمر "الجند" امتدادًا لمؤتمر "خمر"، وفي مؤتمر "الجند" اتفق المؤتمرون على اختيار ممثلي الوفد الجمهوري إلى مؤتمر "حرض".

وفي الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٥٦م بدأت أعمال مؤتمر "حرض" وتشكل وفد الجمهوريين من خمسة وعشرون عضوًا برئاسة "عبد الرحمن الأرياني"، وتشكل الوفد الملكي، من ثلاثة وعشرين عضوًا برئاسة "أحمد الشامي" ومثل المنشقين الجمهوريين "اثنان"، ومنذ البداية اختلف أعضاء المؤتمر بشأن عدد من القضايا، مثل: نظام الحكم في البلاد مستقبلاً وطبيعة سلطة الدولة، والمرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من موافقة الوفد الجمهوري، على تشكيل حكومة مؤقتة في المرحلة الانتقالية بالاشتراك مع الملكيين فإن الوفد رأى ضرورة تأمين وضمان استمرار النظام الجمهوري[٨٤]. وتوقف المؤتمر بعد مضي شهر من الجهود التي بذلت باتفاق الجميع حتى العشرين من شهر فبراير ١٩٦٦م.

وفي منتصف فبراير ١٩٦٦م أعلن الجانب السعودي عن عدم استعداد الوفد الملكي لاستئناف المفاوضات، وبالتالي توقفت الأعمال الكاملة للمؤتمر. أو بمعنى أصح إلغاء الاتفاق المصري - السعودي، الذي تم الاتفاق عليه في "جدة".

وأعلنت مصر، أنها ستبقى مؤيدة للجمهورية العربية اليمنية، وتوترت العلاقات السعودية - المصرية، من جديد. كما أعلنت السعودية أنها ستمد الملكيين بالأسلحة والذخائر والأموال، مما أدى إلى زيادة نشاط المعسكر الملكي. وأعلنت الحكومة المصرية بأن قواتها المسلحة لن تتوانى في توجيه ضربة قوية إلى أماكن تموين الملكيين بما في ذلك القواعد المتواجدة في السعودية[٨٥].

وفي النصف الثاني من يوليو ١٩٦٦م تشكلت في اليمن كتلة ائتلافية معادية للسلال والمصريين، ولعب رئيس الوزراء "حسن العمري" دور المؤسس لهذا التكتل، وشارك في هذا التكتل "حركة القوميين العرب" والبعث، والجمهوريون المنشقون، والتصق بهذه الكتلة قسم من مشايخ القبائل، وطالبت هذه الكتلة بسرعة قيام مجلس الشورى المنتخب كبرلمان للبلاد. وكان الرئيس السلال، غائبًا في القاهرة، غيابًا قسريًا استمر عشرة أشهر، وقاومت المعارضة برئاسة "العمري" عودة "السلال" إلى البلاد، غير أن القوات المصرية هددت باتخاذ إجراء عسكري، تجاه أية تصرفات من هذا القبيل.

وقدم المناهضون للسلال، استقالاتهم في ١٤ سبتمبر ١٩٦٦م وتوجهوا إلى القاهرة، للتباحث مع الرئيس عبد الناصر، وتم احتجاز الوفد في القاهرة. وفي ١٨ سبتمبر شكل الرئيس السلال، حكومة جديدة من أنصاره. ومع ذلك فقد كان الكثير من الضباط على عدم اتفاق مع "السلال" وكثير من مشايخ القبائل.

وفي أكتوبر ١٩٦٦م أقدمت مجموعة من عناصر التمرد بإطلاق النار على قصر الرئاسة ومقر قيادة القوات المصرية، فقامت بحركة اعتقالات واسعة، وأزاحت أنصاف الجمهوريين، من أجهزة الدولة ومؤسساتها وأوقفت

المرتبات والمساعدات للمشايخ، وسارعت "محكمة أمن الدولة العليا" إلى إصدار أحكامها[٨٦].

ولتعبئة الجماهير الشعبية للدفاع عن الثورة ضد القوى الرجعية الداخلية والخارجية، أعلنت قيادة "الجمهورية العربية اليمنية" في السابع عشر من أكتوبر ١٩٦٦م عن قيام تنظيم شعبي - سياسي - هو "الاتحاد الشعبي الثوري". وفي الفترة من ١٨ - ٢٠ يناير ١٩٦٧م جرت أعمال المؤتمر الأول للاتحاد الشعبي الثوري، ومثل في أعمال هذا المؤتمر أطياف سياسية متعددة منها: الضباط اليساريون، والمثقفون المدنيون، واتحاد العمال اليمنيين - تأسس عام ١٩٦٥م - أقر المؤتمر النظام الداخلي للاتحاد، وتم انتخاب اللجنة التنفيذية[٨٧].

ويبدو أن القيادة المصرية في اليمن لم تدرك جيدًا العقلية القبلية وتركيباتها الاجتماعية.وتحت شعار الدفاع عن النظام الجمهوري، زود المصريون مشايخ القبائل بالأسلحة بما في ذلك المدفعية وحاملات الجنود المصفحة، وهذا بدوره أدى إلى التعزيز اللاحق لسلطة المشايخ وتقوية نفوذهم وأفكارهم الانفصالية، وخلق لدى الزعامات القبلية الشعور بالاستقلال عن السلطة، فأصبحت القبيلة تمثل دولة داخل الدولة.

وأدى العدوان الإسرائيلي في الخامس من يونيو١٩٦٧م إلى تغيرات في الوضع السياسي في الشرق العربي.ونتيجة للنكسة التي أصيبت بها مصر، من جراء العدوان الصهيوني المدعوم أمريكيًا، اضطرت مصر إلى إعادة النظر في تواجد قواتها في اليمن.

وفي أغسطس ١٩٦٧م عقد مؤتمر قمة لرؤساء وملوك الدول العربية، في الخرطوم، وفي هذا المؤتمر اتفق الرئيس عبد الناصر، والملك فيصل، على الانسحاب العسكري المصري من اليمن، ووقف الدعم العسكري السعودي للملكيين، وعلى ضوء هذا الاتفاق شكلت لجنة ثلاثية من ممثلين عن: السودان، والمغرب والعراق، للتوسط في المفاوضات بين الملكيين والجمهوريين[٨٨].

ورفضت اتفاقية الخرطوم من قبل الجمهوريين. أما القوى الملكية، اعتبروها خطوة هامة لاستعادة النظام السابق، لذلك أعربوا عن تشكيل "الدولة الإسلامية" في المرحلة الانتقالية، والتي نص عليها ميثاق الطائف عام ١٩٦٥م.

ورفض الرئيس السلال، اتفاقية الخرطوم، والتف معه الشباب، وجرت مسيرات ومهرجانات تؤيد قرارات السلال، بعدم الاعتراف بالاتفاقية[٨٩]. وعقدت اللجنة الثلاثية لقاءات مع الجمهوريين المعارضين للزعيم السلال، والمتواجدين في القاهرة، تحت الإقامة الجبرية، منذ سبتمبر ١٩٦٦م، وطالبت اللجنة بعودة جميع المحتجزين في القاهرة إلى صنعاء.

وفي الثاني من أكتوبر ١٩٦٧م توجه أعضاء اللجنة الثلاثية إلى صنعاء، لإجراء محادثات مع الرئيس السلال، وأنصاره ومناوئيه. بما في ذلك مشايخ القبائل، وقوبل أعضاء اللجنة بمسيرات ومظاهرات احتجاجية ضد اتفاقية الخرطوم، ورفض الرئيس السلال، وأعضاء حكومته مقابلة اللجنة. وسعى أنصاف الجمهوريين الذين يناصرون اتفاقية "الطائف"، وقراراته إلى تفجير الموقف بطريقة مكشوفة. ففي الثالث من أكتوبر ١٩٦٧م أطلق النار على المتظاهرين، ضد اتفاقية الخرطوم. ومع ذلك فقد تواصلت المسيرات في معظم مدن الجمهورية، تحت شعار تعزيز وتقوية الجيش الوطني، وإنشاء فرق المقاومة الشعبية.

وبدأ الرئيس السلال، يعيد ترتيب أوراقه مع القوى المحافظة - أنصاف الجمهوريين - على ضرورة إجراء محادثات ولقاءات. وأعلن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، باسم المشايخ القبلية، بأن المصالحة ممكنة.وقد فوض الأرياني، من قبل الرئيس السلال، بوضع قائمة بأسماء المشاركين في لجنة المصالحة[٩٠].

وبدأت لجنة المصالحة أعمالها في آخر أكتوبر، في مدينة "الحديدة" وأعلن أعضاؤها عن بقاء الجمهورية، واتخذ قرار يقضي بإنشاء مجلس شورى

يكون مسئولاً عن إعداد وصياغة مشروع الميثاق الوطني لتحديد الأهداف والمهام الأساسية لسياسة البلاد. وتم الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية.

يمكن طرح عدة استفسارات في هذا الشأن منها ما يتعلق باللجنة الثلاثية ومدى الصيرورة في الاستفادة منها، فما الهدف من تشكيل اللجنة الثلاثية؟، وما أهميتها في حل النزاع اليمني؟ وهل تنصلت مصر عبد الناصر من مسئوليتها وخطابها الثوري، ضد القوى الرجعية في المنطقة؟ هل الأزمة المصرية التي تولدت عن العدوان الإسرائيلي عليها، كان لها دور تراجعي عن موقفها؟ أم إن القضية كانت نتاج ضغوط دولية وعربية للسير في هذا الإطار الجديد؟ وما الأدوار التي لعبتها المؤسسات الدولية في الشأن اليمني؟.هذه الأسئلة مشروعة يمكن للمتتبع أن يتتبع الخطوات التي صنعتها الأحداث وتولدت عنها التراجعات الثورية.

كان الزعيم "جمال عبد الناصر" يعيش بين نارين، بين التأييد المطلق للنظام الجمهوري القائم، وبين ضغوط دولية وعربية، خاصة بعد النكسة، التي أصابت مصر في مقتل. لذلك بعث الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس السلال، ممثله الشخصي يشرح له ما تم الاتفاق عليه مع الملك فيصل، وقد رد عليه السلال:

"إنكم لا تفهمون السعوديين، فنحن نعرف آل سعود جيدًا وحياتنا كجيران معهم تجربة طويلة متصلة، ومعارك متصلة معهم دائمًا، ولذلك فإننا نعرف النتائج لما تم الاتفاق عليه ونعرف أهداف الحكم السعودي جيدًا، فهم لن يتأخروا لحظة واحدة عن بذل كل ما يستطيعون لإحداث تغيير في اليمن لتظل في دائرة نفوذهم"[٩١]. وكان السلال على صواب.

ثم اجتمع الرئيس السلال مع الرئيس جمال عبد الناصر، ودار حوار ساخن بينهما أسفر عن عدم قناعة الوفد اليمني، برئاسة السلال، حول الانسحاب المصري، وحول المصالحة[٩٢].

وقد تضمن اتفاق الخرطوم المفاهيم الآتية:

أولاً: الاتفاق على تكوين لجنة ثلاثية تكون مهمتها معالجة الأزمة اليمنية وتتكون من ثلاث دول عربية، تختار السعودية أحد أعضائها، وتختار مصر العضو الثاني، ويتم اختيار الثالث من قبل وزراء خارجية الدول العربية.

ثانيًا: تقوم هذه اللجنة بوضع خطة لضمان انسحاب قوات "الجمهورية العربية المتحدة، من اليمن وسيادته. كما يتم وقف المساعدات العسكرية المقدمة إلى القوى الملكية من المملكة السعودية.

ثالثًا: تحرص هذه اللجنة على تقريب وجهات النظر بين فرقاء النزاع من اليمنيين ودعم استقلال اليمن وسيادته.

رابعًا: تقوم اللجنة بمساعي استكمال التفاهم بين كل من: الجمهورية العربية المتحدة والمملكة السعودية في كل ما يتعلق من المشكلات أو المصاعب أو العقبات التي تعترض تحقيق مهمتها[٩٣].

ويمكن القول أن مصير السلال السياسي، قد تقرر منذ هذا الوقت، وقد حدد السلال موقفه في خطاب شديد اللهجة، وجهه إلى الجماهير، حيث أكد أنه ليس في إمكان الدبابات ولا المدرعات إرعابنا وإرهابنا[٩٤]. إشارة منه إلى الموقف المصري.

ومن الملاحظ أن الانسحاب المصري من اليمن قرار اتفق عليه في مؤتمر الخرطوم، وإن كانت السعودية تعد ذلك انتصارًا لمطالبها، لكن المنظور المصري، كان يرى أن من أهم أسباب هزيمة يونيو ١٩٦٧م. هو سيادة بريطانيا على مضيق باب المندب، والجزر الاستراتيجية القريبة منه. لذلك عمل عبد الناصر على دعم جبهة التحرير في جنوب اليمن، من أجل الاستقلال والسيطرة على مدخل البحر الأحمر، والجزر القريبة منه، لتضمن مصر في حروبها القادمة ضد إسرائيل، التحكم العسكري في المضيق، وخشيت بريطانيا، أن يحقق عبد الناصر انتصاره في جنوب اليمن، من خلال جبهة التحرير،

فخططت لضرب جبهة التحرير من خلال الجبهة القومية، واندلعت الحرب بين الجبهتين، في شهر يوليو ١٩٦٧م. وكانت المواجهة العسكرية الحاسمة في منطقة "دار سعد" من ضواحي "عدن" ووجهت الجامعة العربية، نداء إلى المتحاربين لوقف القتال. وأصدر "عبد القوي مكاوي"، و"عبد اللطيف الشعبي" ممثلا الجبهتين بيانا في أواخر سبتمبر ١٩٦٧م أشارا فيه إلى شعورهما بالأسى لما حدث من مآس نتيجة الصراع الدامي الذي دار في المنطقة ودعيا إلى وقف القتال[٩٥].

وفي التاسع من شهر أكتوبر ١٩٦٧م أعلنت مصادر مصرية مسئولة في الحديدة، إخلاء صنعاء، ونقل القيادة المصرية خارجها. وفي العاشر من أكتوبر انسحبت القوات المصرية من تعز[٩٦].

وفي الرابع عشر من أكتوبر وجه الرئيس السلال دعوته إلى المحتجزين بالقاهرة بالعودة إلى البلاد للمشاركة في حل المسؤولية، كما أعلن في الوقت نفسه عن استعداده للمصالحة مع السعودية. وفي الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٦٧م أعلنت مصادر رسمية- يمنية- أن كل القوات المصرية في اليمن قد تجمعت في الحديدة، بعد أن أخلت جميع مواقعها في اليمن[٩٧].

وفي أواخر أكتوبر ١٩٦٧م عاد إلى الحديدة المحتجزون في القاهرة، وهم من الشخصيات العسكرية والسياسية، برئاسة "عبد الرحمن الأرياني" وفي الحديدة عقدت جلست عتاب بينهم وبين الرئيس السلال، وقد اتهموه بأنه وراء حجزهم في القاهرة، ورفضوا كل الآراء التي طرحها عليهم، وشعر السلال، أن النية مبيتة لإقصائه[٩٨].

وفي الثاني من شهر نوفمبر ١٩٦٧م، غادر الرئيس السلال، صنعاء متجها إلى القاهرة، بهدف السعي لدى مصر، لاستمرار دعم الثورة اليمنية، في الوقت نفسه كان من المقرر له السفر إلى موسكو، بعد زيارته للعراق، بهدف الحصول على دعم عسكري بعد انسحاب القوات المصرية من اليمن[٩٩]. وعند

مغادرة الرئيس السلال، صنعاء، ترك رسالة للقاضي الأرياني، يطلب منه فيها أن يحل محله هو ومحمد علي عثمان. ونصت الرسالة أنه غادر الوطن وأنه واع باستعدادات تجري لوقوع انقلاب، وأوضح أنه: "اتخذ القرار ليجنب اليمن ويلات صدام دموي بين أنصاره ومعارضيه". ومن المرجح أن "السلال" كان يتنبأ بحدوث انقلاب عقب سفره، وخاصة بعد عودة المحتجزين من القاهرة[١٠٠].

قضت خطة الانقلاب بأن يقوم الجيش اليمني، بحماية صنعاء، وأن تبقى القبائل المؤيدة للانقلاب خارج صنعاء، وتتحمل مسئولية التصدي لأي مقاومة أو مواجهة من قبل القبائل المتمردة والمؤيدة للإمام البدر، للتسلل من الشمال، ويقوم مندوبون من أنصار الانقلاب بالسفر إلى المدن الخاضعة للنظام الجمهوري وللسيطرة على الموقف وشرح أهداف الانقلاب عند نجاحه[١٠١].

وفي مساء اليوم الرابع من شهر نوفمبر ١٩٦٧م بدأ تنفيذ خطة الانقلاب، وكان السلال قد غادر القاهرة إلى بغداد. وفي صباح الخامس من نوفمبر أعلن راديو صنعاء إقالة الرئيس السلال من جميع مناصبه، وقيام مجلس جمهوري[١٠٢]. كما أعلن عن تشكيل حكومة برئاسة "محسن العيني". وأعلن البيان الأول للنظام النوفمبري الجديد، السعي نحو تصحيح، الأوضاع والمصالحة مع الأشقاء والأصدقاء، وخاصة مع السعودية، والمصالحة مع الأطراف المعنية - الملكيين والمنشقين، الذين سموا أنفسهم بالقوى الثالثة، برئاسة إبراهيم بن علي الوزير، وتضم هذه المنظومة "اتحاد القوى الشعبية" وبعض المشايخ، والعسكريين - لاستتباب الأمن والطمأنينة في ربوع اليمن والسلام لا الاستسلام[١٠٣].

إلا أن النظام السعودي منح الضوء الأخضر لقوى التمرد القبلي الملكي، على أن يلملم قواه ويعمل جاهدًا على جمع قوى المرتزقة من خارج اليمن لمحاربة الجمهورية اليمنية. لأن تفسير الانقلاب النوفمبري لدى الملكيين اعتبر

انشقاقًا داخل الصف الجمهوري، وأن النظام الجمهوري يعاني من تفكك وتدهور في الجانب العسكري، خاصة بعد اكتمال الانسحاب العسكري المصري من اليمن في ٨ ديسمبر ١٩٦٧م، وكانت تلك القوات المصرية تمثل درعًا واقيًا للنظام الجمهوري[١٠٤].

وقد شاركت وحدات الجيش الحديث كالمظلات والصاعقة في تنفيذ الانقلاب، حيث تم اقتحام بيت الرئيس السلال، والاستيلاء على الإذاعة، وعلى وزارة الداخلية وغيرها من المؤسسات الحكومية[١٠٥].

وتم تشكيل مجلس جمهوري برئاسة "عبد الرحمن الأرياني" وعضوية كل من: "محمد علي عثمان، وأحمد محمد نعمان" إلا أن النعمان، بعث باستقالته من بيروت في ٢١ نوفمبر ١٩٦٧م.

ويبدو أن قراءته للواقع السياسي الانقلابي أنه آيل للسقوط من خلال معلوماته السعودية، نتيجة تجمعات قوى التمرد الملكي، للانقضاض على النظام الجمهوري. إلا أن تبريراته لذلك كانت واهية وغير منطقية، على أن "النوفمبريين" في صنعاء لم يستعجلوا المصالحة مع الملكيين والنظام السعودي. وخلفه في المنصب "الفريق حسن العمري" في ١٨ ديسمبر ١٩٦٧م.

واتهم الرئيس السلال - السابق - قادة الانقلاب، فيما بعد بأنه رفض مطالبهم بتوسيع قاعدة الحكم، بتشكيل حكومة جديدة تضم كافة الأطياف الوطنية، ومجلس جمهوري، ومجلس للشورى، ووضع برنامج للعمل الوطني، وأنه ماطل في تنفيذ ما اتفقوا عليه في النهاية من تشكيل مجلس استشاري من عشرة أو اثنى عشر عضوًا، يقوم بمهمة المجلس الجمهوري، ومجلس الشورى، على أن يختار الرئيس السلال، نصفهم وألمحوا إلى أنه تخلى طواعية عن الحكم بسفره إلى القاهرة، دون أن يصدر قرارًا بتشكيل هذا المجلس ومعه كل وزرائه ما عدا اثنين فقط، وبعد أن ترك رسالة للأرياني، يطلب منه فيها أن يحل محله، هو ومحمد علي عثمان أثناء غيابه[١٠٦].

وقد حرص الرئيس الأرياني، منذ البداية على إثبات حسن النية، تجاه مصر، وتقدير دورها في اليمن، وبعث برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، في ٦ نوفمبر ١٩٦٧م جاء فيها:

"بعد صبر طويل على عبث السلال، والذي كان آخره أحداث الثالث من أكتوبر، الذي ذهب ضحيتها إخوان أعزاء، وجللت وجه اليمن بالخزي والعار، قرر الشعب اليمني، بكل فئاته خلع السلال، من رئاسة الجمهورية، وتجريده من مناصبه الرسمية ورتبه العسكرية. ولقد قامت القوات المسلحة بالمهمة، بكل هدوء وسلام لم تَرِقْ قطرة دماء واحدة، ولقد تجاوب الشعب اليمني من أقصاه إلى أقصاه، ويهمني أن أؤكد لسيادتك حرص الجمهورية العربية اليمنية،حكومة وشعبًا على الاحتفاظ بأقوى العلاقات مع شعب وحكومة الجمهورية العربية المتحدة،والعمل على تأكيد أواصر الصداقة بين الشعبين[١٠٧].

وأرسل الأرياني، وفدًا إلى"اللواء عبد القادر حسن" قائد القوات العربية، لتقديم العزاء، في وفاة المصريين في أحداث ٣ أكتوبر ١٩٦٧م.

وفي أواخر نوفمبر أقيم وداع رسمي للقوات المسلحة المصرية، في الحديدة، تحدث فيها الفريق "حسن العمري" شاكرًا جهود القوات المصرية في مهامها في اليمن، وأضاف: "لقد أديتم رسالتكم في مساندة الثورة التي حققت للشعب اليمني آمالاً وأوجدت نظامًا ثوريًا جمهوريًا"[١٠٨].

وفي الثامن عشر من شهر ديسمبر ١٩٦٧م تلقت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية من ميناء الحديدة ما يفيد بأنه ابتداءً من الساعة الحادية عشرة صباحًا لم يعد لمصر أي جندي في اليمن، بعد أن تحركت آخر باخرة تقل آخر مجموعة من القوات المصرية في اليمن[١٠٩].

ويمكن القول أن عام ١٩٦٧م كان حاسمًا بكل معطياته سواء على المستوى العربي أم على المستوى الإقليمي، من ذلك الحدث المتمثل بانسحاب بريطانيا من جنوب اليمن في٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م ونجحت الجبهة القومية في الانفراد بالسلطة، وعزلت جبهة التحرير عن المشاركة بعد حرب ضروس اشترك فيها الجيش لصالح الجبهة القومية مما رجح كفة الحرب لصالح الجبهة القومية[١١٠].

الخـاتمة

جاءت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م من رحم حركة ١٩٤٨م التي تمخضت عنها حركة القبائل عام ١٩٥٥م لصالح الإمام أحمد، ضد أخيه قائد الانقلاب، ثم حركة القبائل عام ١٩٥٩م ضد الإمام أحمد. وكان التحدي على أشده بين المثقفين المدنيين والعسكريين، والإمام أحمد، الذي كان يمثل الرجل الحديدي، الذي يمسك بالبلد بيد من حديد. وقد هزت القبائل مضاجع الإمام أحمد في انتفاضاتها في مناطق: حاشد، وبكيل، من خلال مؤتمراتها التحريضية ضد الإمام وكذا الأهازيج الشعبية التي كان لها دور كبير في هز كيان عرش الإمام، حتى عندما انتصر الإمام أحمد في هزيمة تلك الانتفاضة وقطع رقاب شيوخ كبار قبائل حاشد وبكيل.

ونتيجة لكراهية الإمام في الوسط العسكري بوجه خاص، فقد حرص ثلاثة شباب من الضباط، ينتمون للجبهة الشعبية، اليسارية السرية، هم: "العلفي واللقية والهندوانة" على اغتيال الإمام، حيث قاموا بمحاولة اغتيال الإمام عند زيارته لمستشفى الحديدة، وبطريقة غير مخطط لها، قام هؤلاء الشباب بإطلاق الرصاص على الإمام سقط على أثرها على الأرض مضرجًا بدمائه إلا أنه لم يمت فقد عاش طريح الفراش ما يقرب من عامين.

وخلال هذه الفترة نشأ تيار تنظيمي يضم أطياف متعددة من الشباب وسمي بتنظيم "الضباط الأحرار". وفي منتهى السرية أصبح لهم فروع في معظم المحافظات، وكان فليسوف التنظيم ومؤسسه، هو "الملازم علي عبد المغني" الذي نجح في خوض غمار السباق، بعد وفاة الإمام أحمد، في ١٩ سبتمبر ١٩٦٢م، مع تنظيم إمامي يرأسه الأمير الحسن بن الإمام يحيى.

وفي الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م أعلنت إذاعة صنعاء إقالة الرئيس السلال، من كل مناصبه وقيام مجلس جمهوري، وأعلن عن تشكيل حكومة

جديدة تسعى نحو المصالحة بين القوى الجمهورية والملكية، والنظام السعودي، برئاسة "محسن العيني". فهل يا ترى تحققت المصالحة بعد تحقيق الانقلاب، ضد الرئيس السلال؟ نلاحظ أن القوى الملكية القبلية التي استمرأت بريق الذهب السعودي. بدأت تعد خطة الهجوم على صنعاء، بدعم عسكري ومالي سعودي، وحاولت بقوة جمع القبائل الموالية للنظام السعودي، قبل ولائها للإمام. وكان حصار صنعاء الذي استمر سبعون يومًا، ووقفت القوى الشبابية الجمهورية بقوة في تنظيم سمي بـ"المقاومة الشعبية" أشرف على تنظيمه القائد المحنك الفريق "حسن العمري"، والتفت كل قوى الأطياف السياسية حوله، من عسكريين، ومثقفين، وعمال، وطلاب، للدفاع عن صنعاء، ونجح العمري، ورفقاء السلاح من قطاعات الشباب والعسكريين في صد العدوان القبلي الملكي. ثم بدأت قوى التمرد التسليم للأمر الواقع والاعتراف بالنظام الجمهوري.

والسؤال الذي بقي حبيس الأفواه، ما الذي جعل قوى التمرد الملكي تسلم أسلحتها الثقيلة بقيادة "قاسم منصر" وتعترف بالنظام الجمهوري؟

الملاحظ أن هذه القيادات القبلية لم تصبح مؤدلجة مذهبيًا بقدر استعدادها لأن تكون طابورًا خامسًا للنظام السعودي، وبالتالي نلاحظ أن مشايخ القبائل الذين اشتركوا في أعمال التخريب ضد النظام الجمهوري لهم مصدران للدخل: من النظام السعودي، كميزانية، ومن الدولة الراعية لأمنهم واستقرارهم كمرتبات مشائخية عبر مؤسساتهم الرسمية وهي: "مصلحة شئون القبائل". من هنا بدأت القبيلة تبحث لنفسها عن شراكة مع النظام بشكل أوسع.

الهوامش

(١) صحيفة الأهرام: عدد (٢٤٩٧٣) تاريخ ١١ أبريل، ١٩٥٥م، ص٣.

(2) Ingram's, Harold. The Yemen Imams, pullers and Revaluation. John Murray, London. 1963. P.102.

(٣) محمود عادل أحمد: ذكريات حرب اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٢، ص٣١٤.

(٤) مجموعة من المؤلفين السوفييت:تاريخ اليمن المعاصر، ترجمة: محمد علي البحر، وآخرون، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١، ص١١٠.

(٥) أحمد جابر عفيف: شاهد على اليمن، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ٢٠٠٠، ص١٠٢.

(٦) د. أحمد عبيد بن دغر: اليمن تحت حكم الإمام أحمد١٩٤٨-١٩٦٢م، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٥، ص٤٦٥.

(٧) فتاة الجزيرة عدد (١٠٥٢) ٢٠يونيو ١٩٥٩، ص١.

(٨) فتاة الجزيرة عدد (١٠٢٥) ١٧ مايو ١٩٥٩، ص١.

(٩) فتاة الجزية عدد (١٠٢٧) ١٩ مايو ١٩٥٩، ص١ : انظر: إيلينا جولو بوفسكايا: ثورة ٢٦ سبتمبر، بيروت، دار ابن خلدون، ط١، ١٩٨٢، ص٢٤٣.

(١٠) فتاة الجزيرة عدد (١٠٥٠) ١٥ مايو ١٩٥٩، ص١.

(١١) فتاة الجزيرة عدد (١٠٥٦) ٥ يوليو ١٩٥٩م، ص١.

(١٢) فتاة الجزيرة عدد (١٠٩٩) ١٤ أغسطس ١٩٥٩، ص١.

(١٣) محمود عادل: مرجع سابق، ص١٦٧. ويضيف أنهم عادوا على متن ثلاث طائرات مصرية على وجه السرعة.

(١٤) د. أحمد عبيد بن دغر: مرجع سابق، ص٤٩٨.

(١٥) محمد أحمد نعمان: الفكر والموقف، مطابع دار التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة، صنعاء، ٢٠٠١، ص١٣٢.

(١٦) فتاة الجزيرة: عدد (١٥٩٢) ٢ أبريل ١٩٦١، ص١.

(١٧) لجنة تنظيم الضباط الأحرار: حقائق ثورة سبتمبر اليمنية، ط٣، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، ٢٠٠١، ص٥٧.

(١٨) صحيفة الجمهورية - المصرية: عدد (٣١٩٦) تاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٦٢، ص١.

(١٩) إيلينا جولو بوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢- ١٩٨٥م ترجمة: "محمد علي البحر"، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٩٤، ص١٧.

(٢٠) نصوص يمانية: بغداد، ١٩٧٨، ص٢٦: نقلا عن: إيلينا جولو بوفسكايا، المرجع السابق، ص١٨.

(٢١) د. محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، أبعاد الثورة اليمنية، المطبعة الوطنية الجزائرية، ط١، ١٩٦٥، ص٢٩٤.

(٢٢) إيلينا جولو بوفسكايا: التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص١٨-١٩.

(٢٣) د. العطار: المرجع السابق، ص٣٠٥.

(٢٤) د. العطار: المرجع السابق، ص٣٠٥.

(٢٥) العطار: نفس المرجع، ص٣٠٧.

(٢٦) العطار: نفس المرجع، ص٣٠٧ - ص٣٠٨.

(٢٧) د. عبد الرحمن البيضاني: أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، القاهرة، مطابع المكتب المصري الحديث،ط١،١٩٨٤ م، ص٣١٧-٣١٨، انظر: الصورة الأصلية بكتاب الرأي العام -٤ " أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن سبتمبر ١٩٦٢م إلى سبتمبر ١٩٨٧م،دمشق، مطبعة الكتاب العربي" ط"بدون،وت"بدون"، ص٨٧.

(٢٨) البيضاني: مرجع سابق، ص٣١٨: انظر: العلفي، مرجع سابق، ص٩١، والقرار الذي تناوله البيضاني والعلفي بشأن الحكومة الأولى للجمهورية اليمنية تمثلت بالآتي:

١- العميد/ عبد الله السلال: رئيسًا للجمهورية.
٢- د. عبد الرحمن البيضاني: نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للاقتصاد والثروة المعدنية.
٣- محسن العيني: وزيرًا للخارجية.
٤- القاضي محمد محمود الزبيري : وزيرًا للمعارف.
٥- النقيب/ عبد اللطيف ضيف الله: وزيرًا للداخلية.
٦- العميد/ حمود الجائفي : وزيرًا للحربية.
٧- عبد الغني مطهر: وزيرًا للتجارة.
٨- يحيى منصور بن نصر: وزيرًا للزراعة.
٩- علي محمد سعيد: وزيرًا للصحة.
١٠- د. عبد الغني علي أحمد: وزيرًا للخزانة.
١١- القاضي/ عبد الرحمن الأرياني : وزيرًا للعدل.

١٢- الملازم/ محمد الأهنومي: وزيرا لشئون البلديات.
١٣- أحمد حسين المروني : وزيرًا للإرشاد القومي.
١٤- م/ عبد الله حسين الكر شمي: وزيرًا للأشغال.
١٥- القاضي عبد السلام صبره: وزيرًا للأوقاف والشئون الاجتماعية.
١٦- محمد سعيد القباطي : وزيرًا للدولة لشئون المهاجرين.
١٧- الشيخ/ أمين عبد الواسع نعمان: وزيرًا للدولة لشئون التاريخ والآثار.
١٨- العقيد / حسن بن حسن العمري : وزيرًا للمواصلات.
١٩- الطيار/ عبد الرحيم عبد الله: وزيرًا للطيران.
٢٠- علي محمد الأحمدي : وزيرًا للإعلام.
صدر بمجلس القيادة بتاريخ (١٩٦٢/٩/٢٨م).

(٢٩) الجمهورية - المصرية تاريخ (١٩٦٢/٩/٢٨م) نقلا عن المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات - اليمن في الصحافة العربية.
(٣٠) الجمهورية - المصرية - (١٩٦٢/٩/٢٨م).
(٣١) الأهرام (١٩٦٢/٩/٢٨م).
(٣٢) الأخبار - المصرية - (١٩٦٢/٩/٣٠م).
(٣٣) الأخبار - المصرية - (١٩٦٢/٩/٣٠م).
(٣٤) نفس المصدر.
(٣٥) الأهرام (٣٠/ ٩/ ١٩٦٢م).
(٣٦) محمود عادل أحمد: مرجع سابق، ص٢٨٧. وأضاف المؤلف: طائرة تدريب نفاثة، وقد تم تزويدها برشاش وصواريخ - جو أرض. وأثبت فعالية كبيرة في اليمن.
(٣٧) نفس المرجع، ص٢٨٨.
(٣٨) د. عبد العزيز الدوري: أوراق في التاريخ والحضارة. أوراق في الفكر والثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩، ص٥٣.
(٣٩) سلطان ناجي: التاريخ السياسي لدولة اليمن القديمة، مجلة اليمن الجديد، صنعاء، السنة ٦، العدد الثاني، (يونيو - يوليو ١٩٧٧) ص١٩.
(٤٠) د. محمد عبد السلام: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي، القاهرة، شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص١٢.
(٤١) عبد الكريم الخطيب: ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠ - ١٩٨٣م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية مقدمة إلى جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٨م "غير منشورة"، ص٤٤.

(٤٢) الخطيب: مرجع سابق، ص٤٥ - ٤٦.
(٤٣) د. فضل أبو غانم: البنية القبلية في اليمن، بين الاستمرار والتغيير، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥، ص٦٠.
(٤٤) د.عبد الوهاب العقاب:تطور العلاقات اليمنية السعودية ١٩٤٨ - ١٩٧٠، إصدارات جامعة عدن، ط١، ٢٠٠٢، ص١٠٩.
(٤٥) ادجار أوبلانس: اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠م، ترجمة: عبد الخالق لاشين، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٩٠، ص١٤١.
(٤٦) العقاب: مرجع سابق، ص١١٠.
(٤٧) أوبلانس: مرجع سابق، ص١٦٠.
(٤٨) إيلينا: مرجع سابق، ص٤٤.
(٤٩) نفس المرجع، ص٤٧.
(٥٠) ديفيد سمايل: مهمة في الجزيرة العربية، ترجمة: حامد جاع، ط١، ١٩٨٩، بيروت، ص٧٧. ويشير المصدر، إلى أن زيارته - ديفيد - الثانية إلى اليمن لم يكن من المرتزقة بل أصبح قائدهم فيما بعد، وكانت الحكومة السعودية ولية نعمته. ويضيف إلى أنه مرتزق بمعنى أنه جندي مأجور في خدمة قوات أجنبية وهو سعيد بذلك العمل.
(٥١) نفس المرجع، ص٧٧.
(٥٢) محمد حسنين هيكل: سنوات الغليان، القاهرة مؤسسة الأهرام، ط٢، ١٩٩٢م، ص٦٦٣.
(٥٣) نفس المرجع، ص٦٦٧.
(٥٤) نفس المرجع، ص٦٦٨
(٥٥) نفس المرجع، ص٦٦٨.
(٥٦) نفس المرجع، ص٦٦٩. ويقسم فردها ليد في كتابه: المجتمع والسياسية في الجزيرة العربية: ترجمة محمد الرميحي: بيروت، دار الوطن للصحافة والطباعة والنشر، ط١٩٧٦،١م، موضوع الثورة والثورة المضادة، ص٨١: الحرب الأهلية اليمنية إلى ثلاث فترات - الفترة الأولى من ١٩٦٢ - ١٩٦٥م وهي فترة شديدة لأن كلا الجانبين سعى لإحراز النصر العسكري والسياسي الكامل، أما الفترة الثانية، من ١٩٦٥-١٩٦٧م، حيث تميزت بالركود العسكري وبالمفاوضات ما بين السعوديين والمصريين، وانتهت الفترة الثانية عند هزيمة مصر في حربها مع إسرائيل عام ١٩٦٧م، ورحل المصريون بعدها عن اليمن، حيث نجحت القبائل بانتصارين الأول: تحقيق الانقلاب على الزعيم السلال، والثاني، تصفية اليسار الجمهوري في عام ١٩٦٨م. ويقرر الباحث أن الانتصارين اللذين حققهما القبائل كانا نتاج المؤامرات الخارجية من قبل السعودية وبدعم استخباري إسرائيلي وأمريكي، من أجل محاولة تحقيق النكاسة للثورة

اليمنية. ومع ذلك فقد خاضت الثورة حروبًا شرسة ضد القبائل التي كانت أشبه بالتتار في حصار السبعين يومًا. أما بشأن تصفية اليسار عام ١٩٦٨م فقد كانت مؤامرة عربية وإسرائيلية بامتياز إضافة إلى رواسب طائفية ماضوية.

(٥٧) العقاب: مرجع سابق، ص١١٢.

(٥٨) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو، عبد الناصر والعرب، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢،١٩٧٦م، ص٢٣٤.

(٥٩) د. أحمد يوسف أحمد: الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧م، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ط١،١٩٨١، ص١٤٣.

(٦٠) العقاب: مرجع سابق، ص١١٤.

(٦١) إيلينا: مرجع سابق، ص٥٢.

(٦٢) الجريدة الرسمية: صنعاء، ١٩٦٣، العدد الأول، ص٨- ١٢، والعدد الثاني، ص٢٥.

(٦٣) الأخبار - المصرية (١٩٦٣/٤/٤م).

(٦٤) مجلة روزا اليوسف - القاهرية (١٩٦٣/١٢/٣٠م).

(٦٥) انظر المادة (٩٢) من الدستور الدائم لسنة ١٩٦٤، الصادر في (١٩٦٤/٤/٢٧م)، مطابع الجمهورية، في تعز، اليمن، المكتب القانوني.

(٦٦) إيلينا: مرجع سابق، ص٥٥.

(٦٧) نفس المرجع:ص ٥٥.

(٦٨) قرارات مؤتمر عمران - الثورة (١٩٦٣/٩/١٥).

(٦٩) إيلينا: مرجع سابق، ص٥٦.

(٧٠) منشورات "لماذا استقال مجلس الوزراء"، صنعاء، ١٩٦٣م.

(٧١) الجمهورية - المصرية - (١٩٦٤/١/١٥).

(٧٢) إيلينا: مرجع سابق، ص٦٥.

(٧٣) نفس المرجع، ص٦٨.

(٧٤) نفس المرجع، ص٦٩.

(٧٥) Costi R.Dossier sur le jemen. Cohiers de rorient Contemporain. P. 1966. نقلاً عن: إيلينا، مرجع سابق، ص٧٥.

(٧٦) عبد الملك سعيد عبده: العوامل المؤثرة في القرار اليمني (١٩٦٢- ١٩٧٨)، بيروت، دار التضامن، ١٩٩٢م، ص٣٤.

(٧٧) إيلينا: مرجع سابق، ص٧٩.

(٧٨) وثائق يمنية - صنعاء، ١٩٦٥م، انظر: إيلينا: مرجع سابق، ص٧٩.

(٧٩) إيلينا: مرجع سابق، ص٦٩.

(٨٠) د. محمد علي الشهاري: معالم سياسة العدوان السعودي تجاه اليمن، ص٢١- ٢٤ نقلا عن إيلينا: مرجع سابق، ص٧٩. انظر أيضًا: The Middle east international, L. 16/2/1966.

(٨١) نصوص يمنية - بغداد،١٩٧٧: نقلا عن: إيلينا: مرجع سابق، ص٨٠.

(٨٢) نفس المرجع، ص٨٣.

(83) The Middle east Annuel Rwview.L. 1966.p.93-94.

(٨٤) عبد الله الحسونة: موتمر حرض، بيروت، ١٩٦٦م.

(٨٥) The Middle East journal. Wash. 1/4/1966 انظر أيضًا: I,a wisha AJ.intrention in th yemen, An Analysis of Egyptian perception and policis.the Middle Est journal. Wash. 1975. n1.p.59.

(٨٦) مفكرة الثورة في خمس سنوات، تعز، ١٩٦٧م، انظر: محاكمة الخونة، صنعاء، ١٩٦٦، ص١٧.

(٨٧) الكتاب السنوي، صنعاء، وزارة الإعلام، ص٢٩ - ٣٢.

(٨٨) إيلينا: مرجع سابق، ص٩٣.

(٨٩) صحيفة الجمهورية - تعز (١٩٦٧/٩/١٣م).

(٩٠) الجمهورية - تعز - (١٩٦٧/١٠/٣١م) انظر أيضًا: الأهرام (١٩٦٧/١٠/١٢).

(٩١) عبد الله الثور: ثورة اليمن ١٩٤٨-١٩٦٨م القاهرة، دار الهنا للطباعة، ١٩٦٨، ص١٨١.

(٩٢) نفس المرجع، ص١٨١ - ص١٨٣. ويشير المرجع إلى الحوار الذي جرى بين السلال وعبد الناصر. حيث سأل عبد الناصر السلال عن سبب إحجامه عن المشاركة في الحوار وعن رفضه للانسحاب للجيش المصري، وقد رد السلال، باختصار، نحن لا نرفض الانسحاب، ولكن إلى أن نكون قادرين على الوقوف على أقدامنا.

(٩٣) بطرس بطرس غالي: جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، مركز البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧م، ص١٢٦.

(٩٤) د. محمد علي الشهاري: المسار التاريخي للثورة اليمنية، عدن، دار الهمداني للطباعة والنشر،١٩٨٣، ص٩٣. انظر العقاب: مرجع سابق، ص٢٠١.

(٩٥) د. أحمد عطية المصري: النجم الأحمر فوق اليمن، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ٢، ١٩٨٦م، ص٤٠٣ - ٤٠٥: انظر عبد القوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، التجربة والخطأ. البديل المنشود، القاهرة، دار صوت العرب اللبنانية، ١٩٨٧، ص١٥٨.

(٩٦) العقاب: مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٩٧) د. محمد علي الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام الثورة ١٩٦٢ وحتى ١٣ يونيو ١٩٧٤،عدن، مطابع الهمداني، ١٩٩٠، ص٢٠٥.

(٩٨) سعيد أحمد الجناحي: الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، دمشق، مطبعة الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٢م، ص٣٤٧.

(٩٩) يحيى مصلح: ذكريات محارب (الكتاب الثاني) حصار صنعاء، شهادة للتاريخ، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٩٩٢، ص٣٥. انظر أيضاً: منصور الزنداني: العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص١٤١.

(١٠٠) الجناحي: مرجع سابق، ص٣٤٧ - ٣٤٨.

(١٠١) الزنداني: مرجع سابق، ص١٤٠.

(١٠٢) الثور: مرجع سابق، ص١٨٤.

(١٠٣) نفس المرجع، ص١٨٤.

(١٠٤) الزنداني: مرجع سابق، ص١٤٢.

(١٠٥) الشهاري: مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية، مرجع سابق، ص٣١٥، انظر: يحيى مصلح: مرجع سابق، ص٣٧ - ٣٨. ويرى وهو أحد قادة الحركة النوفمبرية، أنه لم يتم اقتحام بيت السلال.

(١٠٦) د. أحمد يوسف أحمد: مرجع سابق، ص٤٧٥ - ٤٧٦.

(١٠٧) وجيه أبو ذكرى: الزهور تدفن في اليمن، القاهرة، مطابع دار الشعب، ١٩٧٧، ص١٩٢.

(١٠٨) الشهاري: المرجع السابق، ص٣١٦.

(١٠٩) الأهرام: (١٩٦٧/١٢/٩).

(١١٠) الجناحي: مرجع سابق، ص٣٥١ - ٣٥٣.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
تحت إشراف جامعات الدول العربية